



PROVISIONAL

A/31/PV.95
10 December 1976

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والتسعين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، الساعة ١٠/٣

(سرى لانكا)

السيد أميراسنغ

الرئيس :

— الحالة في الشرق الأوسط [٢٩] : (تابع)

(أ) تقرير الأمين العام ؛

(ب) مشروع قرار مقدم من اسرائيل (A/31/L.24) ؛

(ج) تعديلات مقدمة من سرى لانكا ، السنغال ، مالطة ، الهند ويوغوسلافيا (A/31/L.25) ؛

(د) مشروع قرار (A/31/L.26) و Add.1 و (2) ؛

(هـ) مشروع قرار (A/31/L.27) و Add.1 و (2)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، فإن التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

76-70565/A

أُفتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ١١مواصلة نظر البند ٢٩ من جدول الأعمالالحالة في الشرق الأوسط :

- (أ) تقرير الأمين العام (A/31/270-S/12210) ؛
- (ب) مشروع قرار مقدم من اسرائيل (A/31/L.24) ؛
- (ج) تعديلات مقدمة من سرى لانكا ، السنغال ، مالطة ، الهند و يوغوسلافيا (A/31/L.25) ؛
- (د) مشروع قرار مقدم من أفغانستان ، أوغندا ، باكستان ، بنغلاديش ، بوروندي ، جزر القمر ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، رواندا ، زائير ، زامبيا ، سرى لانكا ، السنغال ، سيراليون ، غامبيا ، غرينادا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا بيساو ، فولتا العليا ، قبرص ، كوبا ، ماليزيا ، مدغشقر ، ملديف ، موريشيوس ، موزامبيق ، النيجر ، الهند و يوغوسلافيا (A/31/L.26) ، و Add.1 ، و (2) ؛
- (هـ) مشروع قرار مقدم من الأرجنتين ، اسبانيا ، أفغانستان ، اندونيسيا ، ايران ، باكستان ، البرتغال ، بنغلاديش ، بوروندي ، تركيا ، جزر القمر ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، رواندا ، رومانيا ، سرى لانكا ، السنغال ، سيراليون ، غامبيا ، غرينادا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا بيساو ، فولتا العليا ، قبرص ، كوبا ، الكونغو ، ليسوتو ، ماليزيا ، مدغشقر ، ملديف ، موريشيوس ، موزامبيق ، نيجيريا ، الهند ، يوغوسلافيا واليونان (A/31/L.27) ، و Add.1 ، و (2) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ستواصل الجمعية العامة هذا الصباح نظر البند ٢٩ من جدول الأعمال ، بعنوان " الحالة في الشرق الأوسط " . ولقد أختتمت المناقشة حول هذا الموضوع بعد ظهر أمس . وسوف أدعو الوفود التي ترغب لتعليق تصويتها على أى أو كل من مشروعات القرارات والتعديلات المطروحة على الجمعية العامة .

السيد هيرتزوغ (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : منذ بضعة أيام مضت تقدمت للجمعية العامة بمشروع القرار A/31/L.24 نيابة عن وفدى . ان مشروع هذا القرار ، كما أشرت كان واضحا ولا غموض فيه ، وبذلك فانه يمثل سياسة اسرائيل بشأن المفاوضات الخاصة بالسلم .

لقد حاولنا عن طريق هذا المشروع أن نطرح جانباً البيانات المتناقضة التي أصدرها الزعماء العرب في المدة الأخيرة ، والتي يمثل بعضها اتجاهات توفيقية . ان كلا من هذه البيانات كانت موجهة للمستمعين الذين توجه نحوهم وكانت تحكمها الظروف التي صدرت فيها .

ان هدفنا كان هو أن نبدأ في مناقشة موضوعات محددة . وان هدفنا كان تقديم مشروع قرار اذا قبل بالطريقة التي قدمناه بها ، فانه كان سيجعل ممكناً منذ الغد - اعادة عقد مؤتمر جنيف للسلام السابق عقده في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ - لمناقشة السلام في الشرق الأوسط .

ان مشروع قرارنا يخدم أيضاً في توضيح الأمور التي لم تكن مقبولة لنا .

ان مشروع قرارنا يهدف أيضاً الى ايضاح ما قد يكون غير مقبول منا . ان هدفنا هو تأكيد مركزية قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، لأن هذين القرارين هما القراران الوحيدان اللذان قبلتهما جميع الدول التي تعتبر أطرافاً في نزاع الشرق الأوسط ، ومؤتمر جنيف للسلام باعتباره جهازاً يؤدي الى الدفع قدماً بعملية التفاوض في الشرق الأوسط .

ولذلك فقد كان من المهم بالنسبة لنا أن نكرر موقفنا ، لأنه معروض عليكم مشروع قرار قدم نيابة عن الدول العربية من جانب عدد من الدول التي تسعى الى تغيير القواعد الأساسية لمؤتمر جنيف للسلام ، وتغيير من موقف هذين القرارين الرئيسيين في العملية التفاوضية ، ويجعل من مؤتمر جنيف بدلاً عن مجلس الأمن ، ويضع تسوية مفروضة بدلاً من اجراء مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية .

ان هذه هي الأسباب التي دعنا الى تقديم مشروع قرارنا .

وكما أشرت عندما قدمت مشروع القرار فانه لم يكن لدينا أية أوهام فيما يتعلق بالتطورات التي تجرى في هذه الجمعية بعد تقديم مشروع القرار . وقد كان من الواضح ان الأغلبية الآلية سوف تتحرك وسوف تجعل من مبادرتنا مبادرة غير فعالة . ومع ذلك فاننا تقدمنا بمشروع هذا القرار آملين انه ربما يكون من الممكن بالنسبة للجمعية العامة أن ترتفع للحظة فوق اعتبارات العجلة وتساعد منطقتنا التي تمزقها الحرب في التحرك نحو نوع من السلام يكون مقبولاً من جميع الأطراف . ولكن هذا الأمل لم يتحقق . وبناءً على تعليمات الدول العربية فقد قدم تعديل . وبدأت الأغلبية الآلية تتحرك . ان التعديل يغير مضمون ، وهدف مشروع قرارنا بشكل كامل .

ولسنوات عديدة فان الكثير قد انتقدونا لأننا لا نضع ثقتنا في الأمم المتحدة باعتبارها أداة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط .

لقد أنتقدنا لأننا لم نسمح للأمم المتحدة بأن تلعب دورها . واننا لم نكن نثق في هذه الجمعية العامة . ولقد اتضح الآن اننا كنا على حق في ذلك .

لقد أعطينا الجمعية العامة فرصة ، وكان من الممكن انتهازها . ولو انكم فعلتم ذلك لكان في امكاننا أن نعيد انعقاد مؤتمر جنيف للسلام ليستأنف أعماله .

ولكن كلا . فان هذا الأمر لم يكن يتمشى مع السياسة الحقيقية للدول العربية . ان هذا كان سوف يعني اجراء المفاوضات . وان هذا كان سوف يعني بشكل طبيعي الاعتراف بمكان اسرائيل الصحيح في هذه المنطقة ، لأن هذا المكان ينبع بشكل طبيعي من الحقيقة القائمة على ضرورة التفاوض مع اسرائيل . وان هذا كان سوف يعني رفض مفهوم املاء الشروط الذي يبدو أنه يحكم هذه الجمعية العامة .

لقد أعطينا الجمعية العامة فرصة ، ولكنها أثبتت مرة أخرى اقتناعنا بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة ليست هيئة يمكن أن يعهد اليها القيام بدور غير متحيز في عملية حفظ السلام .

وفضلا عن ذلك ، فان التعديل لمشروع القرار الاسرائيلي يشكل سخرية من ككل هذه المناقشات . انه يؤكد مدى تناقض هذه المناقشة ، وما هو أسوأ من ذلك ، فانه يؤكد الافتقار الى الأمانة الفكرية من جانب هؤلاء الذين اقترحوا التعديل ، لأن التعديل يعتبر تناقضا في حد ذاته انه ينطوي على مفهومين في نفس الفقرة يعتبران متعارضين تماما ، ولا يمكن التوفيق بينهما . انه ينطوي على ذكر منظمة التحرير الفلسطينية ومشاركتها في مفاوضات السلام وفي الوقت نفسه فانه يؤكد قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) .

كم من مرات عديدة قيل لهذه الجمعية العامة ان سياسة منظمة التحرير الفلسطينية متعارضة بشكل صريح مع أي تحرك نحو السلام مع اسرائيل ؟ وان المادة ١٥ من ميثاق فلسطين تدعو للقضاء على الصهيونية ؟ وان المادة ١٩ من ميثاق فلسطين تعلن ان وجود دولة اسرائيل باطل ولا أساس له ؟ وان المادة ٢٠ من ميثاق فلسطين تنكر وجود أية رابطة تاريخية أو دينية بين الشعب اليهودي وبين الأرض المقدسة ؟ وان المادة ٢١ من ميثاق فلسطين ترفض أي شكل من أشكال التوفيق بالنسبة لهذا الموضوع ؟

وانذا كانت الجمعية العامة تحتاج الى مزيد من الدلائل على التناقض الكامل في الربط بين ما يسمى بمنظمة التحرير الفلسطينية ، ومؤتمر سلام ، وقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) فدعوني مرة أخرى أشير الى النقطة رقم ٣ من برنامج النقاط العشر لمنظمة التحرير الفلسطينية لعام ١٩٧٠ والذي ورد فيه ما يلي :

” ان منظمة التحرير الفلسطينية سوف تكافح ضد أية خطة من أجل انشاء كيان فلسطيني يكون ثمنه الاعتراف [باسرائيل] ، والتصالح [معها] ، وحدود آمنة [و] التخلي عن الحق الوطني ... ” .

وفي ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر - أي منذ ثلاثة أسابيع - أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بياناً عقب اجتماع لها جاء فيه :

" ان القيادة الثورية تؤكد تماما ، القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) باعتباره حلاً للقضية الشعب الفلسطينية . "

ومنذ يومين فقط - أي في ٦ كانون الأول / ديسمبر - اقتبست صحيفة " واشنطن بوست " عن اثنين من زعماء منظمة التحرير الفلسطينية ما يلي :

" . . . بينما هناك حديث عن الدبلوماسية وسلام يلوح في الجو ، فان الأحداث الصحفية مع جورج حبش زعيم ما يسمى بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، و " أبو عياد " وهو الشخص رقم ٢ بعد ياسر عرفات في منظمة التحرير الفلسطينية ، تبين أنهم قد كرسوا أنفسهم تماما للحرب من أجل تحقيق أهدافهم . "

وكما قال جورج حبش :

" ان موضوع ايجاد حل يقوم على أساس دولة في الضفة الغربية وغزة بالنسبة لنا ، كجبهة شعبية لتحرير فلسطين ، يعتبر مستحيلاً مائة في المائة ، بل مستحيلاً ألف في المائة اننا نعتقد ببساطة ان أي تقسيم أو اعتراف بالقوة المحتلة (اسرائيل) أمر لا يمكن التفكير فيه . "

كيف يمكننا أن نجعل من أنفسنا مدعاة للضحك أكثر من هذا ؟ انكم هنا تدرجون في نفس التعديل منظمة التحرير الفلسطينية التي تنكر حق اسرائيل في الوجود باعتبار ذلك جزءاً من فلسفتها الرئيسية ، التي ترفض أي شكل من أشكال التوفيق يقوم على أساس حدود آمنة أو على أساس الاعتراف باسرائيل ، مع ايراد مفهومين متعارضين تماما ، مفهوم مؤتمر السلام ، وقزار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) .

وعندما يعلم كل منكم هنا أن منظمة التحرير الفلسطينية ترفض قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ، فأى نوع من التعديل هذا ، اذا لم يكن خطة متسارعة للمسار بتحريك اسرائيل نحو السلام ؟

ان أصحاب التعديل ، قد تقدموا بتعديل من الواضح انه متناقض في حد ذاته ، ولم هدف واحد فقط وهو تخريب المحاولة التي تقوم بها اسرايل في تحركها نحو السلام . ان الكلمات لا تكفي لي لكي أعبّر عن افتقار هذا التعديل الى الواقعية وعن تناقضه .

ان هدفنا قد تحقق . اننا كنا نأمل في أكثر من ذلك ، ولكن لم تكن لدينا أوهام . ولقد أوضحنا تماما أمام هذه الهيئة ، وأمام العالم ، أننا مستعدون لأن نذهب غدا الى جنيف لاستئناف مؤتمر جنيف للسلام الذي انعقد في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ، استجابة للدعوة التي وجهها الأمين العام في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ (S/11161) التي تلقتها عندئذ الأطراف في هذا الصراع .

وفي هذا الشأن ، فان المحاولة التي ينطوي عليها التعديل ، والقراريين A/31/L.26 و A/31/L.27 ، التي ينبغي أن ننظر اليهما باعتبارها تشكل وحدة كاملة حسب التفسيرات التي أعطيت هنا ، ينبغي أن ننظر اليها على أنها محاولة لفرض شروط مسبقة فيما يتعلق بالمشاركة في مؤتمر جنيف للسلام ، وهي قرارات لا يمكن التوفيق بينها وبين الرسائل التي وجهها رئيسا المؤتمر بتاريخ ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ، والتي وقعها السفير مالك نيابة عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والسفير تابلي بنيت جونيور ، نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية . لقد جاء ما يلي في الرسالتين اللتين نقلهما الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن :

” ان الأطراف قد اتفقوا على أن المؤتمر ينبغي أن يستمر تحت الرئاسة المشتركة للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . وان الأطراف قد اتفقوا أيضا على أن موضوع مشاركة أطراف أخرى في منطقة الشرق الأوسط ، أمر سيناقش خلال المرحلة الأولى للمؤتمر .”
(S/11161)

ونحن من جانبنا ، كما أكدت ، يمكننا أن نستأنف مفاوضات السلام التي بدأت في جنيف في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ، كما أشرت تحت الرئاسة المشتركة للولايات المتحدة الأمريكية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية غدا ، أو في أي وقت آخر تشاؤونه .

هذه هي الرسالة التي انطوى عليها مشروع قرارنا . وكنا نود أن توافقوا عليها حتى تشجعوا عملية المفاوضات التي تستهدف تحقيق السلام في الشرق الأوسط . ان الدول العربية لم ترغب في أن

تتم الموافقة على هذا الأمر من جانبكم ، حتى تمنع الدول في المنطقة من أن تدخل في مفاوضات تؤدي الى السلام ، وذلك لكي تورد مفهوم املاء الشروط على هذه الجمعية بدلا من مفهوم المفاوضات. ان أصحاب هذا التعديل ، لم يقدموا خدمة الى قضية السلام في الشرق الأوسط بتقدمهم بتعديل يعرفون مقدما انه سوف يؤدي الى عرقلة مشروع القرار الاسرائيلي . انهم لم يقدموا أنفسهم بتقدمهم بتعديل يعتبر متناقضا تناقضا صارخا في حد ذاته ، وهو يلغي نفسه بواقع صياغته .

وبالتالي ، فانه لم يكن أمام وفدي ، أي بديل ، الا أن نعترف بأن مخاوفنا كان لها ما يبررها ، وأن نسحب مع الأسف مشروع القرار A/31/L.24 .

وتبعاً لذلك ، فاننا نسحب مشروع القرار A/31/L.24 .

ان لدى ملاحظات موجزة حول مشروع القرارين A/31/L.26 و A/31/L.27 ان وفدي سوف يصوت ضد كل من هذين القرارين .

لقد كانت هناك بعض أوجه الخموض في الوثيقة A/31/L.27 ، التي كان يمكن أن تكون دليلاً على التخفيف من مواقف بعض الوفود العربية . ولقد كان لهذه الحقيقة - نتيجة لذلك - بعض الأثر على عدد من الوفود . والواقع ، اننا شعرنا بأن هذا قد يشير الى تحول نحو الأفضل في مواقف الحكومات العربية وبتجاه نحو موقف اسراييل . ومع ذلك ، فان سفراء مصر وسوريا ، بكل أسف ، قد أشاروا أمام هذه الجمعية ، وفي أماكن أخرى ، الى أنه ينبغي أن يعتبر هذان القراران وحدة كاملة وهذا يجعلهما غير مقبولين بالنسبة لوفدي تماما ، وكما ينبغي أن يكون الحال عليه بالنسبة لجميع الوفود التي تعتقد أن حل المشكلة وحل الصراع ينبغي أن يقوم على المفاوضات ، وينبغي أن يأخذ في اعتباره مواقف جميع الأطراف في هذا الصراع .

ان هذا الأمر لم يتحقق في مشروع القرارين . ان التفسيرات التي قدمها السفير المصري تشير الى منظمة التحرير الفلسطينية ، كعنصر ملتزم بتدوير اسراييل ، ونحن لن نقبل أي شيء من هذا القبيل ، وقد أوضحنا مرارا وتكرارا أن هذا الأمر غير مقبول على الاطلاق من جانب وفدي . وأخيرا ، فان هذين المشروعين حيث انهما قد قدما كوحدة كاملة يعتبران من جانب واحد ، ومتحيزين ضد اسراييل ، ومعادين لها ، ولن يؤدي الى تحقيق هدف السلام . ان محاولة تفسير القواعد الأساسية لمؤتمر جنيف للسلام ، تفتت من الموقف المركزي لعملية المفاوضات ، وتجعل مؤتمر

جنيف بيلا عن مجلس الأمن ، هي محاولة لادخال مفهوم تسوية يتم املؤها بدلا من تأييد ما ورد في الميثاق ، اذ تركنا جانبا قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، اللذان يجعلان من عملية التفاوض عنصرا مركزيا ورئيسيا في التوصل الى حل لجميع النزاعات .
لهذه الأسباب جميعا ، فان وفدى سيصوت ضد مشروعى القرارين .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد أعلن ممثل اسرائيل أثناء تعليقه للتصويت عن

قراره بسحب مشروع القرار الذى تقدم به والوارد في الوثيقة A/31/L.24 .

وكما تدرك الجمعية العامة ، فان هناك تعديلا لمشروع القرار هذا قد تقدم به ممثل سرى لانكا وهو وارد في الوثيقة A/31/L.25 هل يمكنى أن أسأل عما اذا كان ممثل سرى لانكا ، يقترح اتخاذ أى اجراء وفقا للقاعدة ٨ من النظام الداخلى . هل يرغب في التكلم أو سحب التعديل ؟
لقد أوضح ممثل سرى لانكا انه نيابة عن أصحاب التعديل ، يود أن يسحب التعديل الوارد في الوثيقة A/31/L.25 ، الذى تقدم به .

والآن سنواصل الاستماع الى بيانات تعلييل التصويت قبل التصويت . وأود أن أذكر جميع الوفود بأن أى صاحب لمشروع قرار لا يحق له أن يمارس حقه في تعلييل التصويت .

السيد كانت (مالي) (الكلمة بالفرنسية) : انني لا أعرف ما اذا كان من المناسب

لي أن أبدأ كلامي الخاصة بتعليل التصويت بأن أتقدم بتهنئة وفدى للأمين العام . وهناك مثل يقول : " اذا كان لديك شك في شيء ، فلا تفعله " ، ولكني أود أن أسأل الأمين العام أن يسمح لي بأن أعرب عن اغتباطي لاعادة انتخابه لمنصبه . ان الثقة التي أولاها اياه المجتمع الدولي باعادة انتخابه بالاجماع كأمين عام للأمم المتحدة تؤكد حكمة أفريقيا في اختيارها . واني على ثقة من أن ولايته الثانية سوف تسمح له بأن يواصل مهمته السامية في خدمة السلام والعدالة والتوافق في العالم . ان وفدى سوف تتاح له الفرصة — دون شك — كي يعبر عن ارتياحه خلال اجتماع رسمي لهذا الغرض . لقد وصلنا الآن الى نهاية المناقشات بشأن أزمة الشرق الأوسط ، التي ظلت مصدر قلق مستمر لمنظمتنا منذ أكثر من ربع قرن . ان حالة " اللاسلم واللاحرب " التي تميز الموقف في المنطقة منذ ابرام الاتفاقية الانتقالية تنطوى في حد ذاتها على بذور مواجهة دولية . لقد توقفت عطية التسوية ، في حين أن المرارة والبغضا* تزدادان في أفهان ضحايا العدوان الاسرائيلي ، الذين يعيشون في ظل نظام احتلال قاس منذ حزيران / يونيه ١٩٦٧ .

والحقيقة ، ان الاحتلال الاسرائيلي غير المشروع للأراضي العربية في غزة والأردن وسينا* ومرتفعات الجولان والمدينة المقدسة في القدس ، قد مضى عليه الآن أكثر من عشر سنوات . وحكومة تل أبيب مستمرة — بلا مهالة — في اتباع سياسة منهجية لاقامة مستعمرات يهودية والعمل المنهجي لادماج هذه الأراضي في دولة اسرائيل . ان انتزاع ملكية الأراضي والنفي والطرده والقمع والظلم والاهانات ، وتدمير المنازل والمباني العامة ، وفرض العقوبات الجماعية ، وتدنيس الأماكن الدينية ، كل هذا أصبح النصيب اليومي للسكان العرب في هذه الأماكن . وحتى المنشآت والموظفين في مبنى وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى — الذين يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية — لم يفلتوا من عمليات التآديب التي تقوم بها ادارة الاحتلال الاسرائيلية . وأصبحت منابع البترول في سينا* تستغل من جانب البلد المحتل .

ان حكومة تل أبيب — بينما تنشغل بهذه الممارسات التعسفية — تحاول الحصول على مكاسب من اقتصاديات الأراضي المحتلة . وتحاول — عن طريق التحويل الجبري للسكان — أن تغير الطابع الديموغرافي والجغرافي لتلك الأراضي . ان أكثر من ثلاثة ملايين فلسطيني من ضحايا هذه العمليات

التسفية قد انطروا الى العيش في المنفى القاسي ، وأكثر من نصفهم يتعرضون منذ حزيران / يونيه ١٩٦٧ ، للمرة الثانية ، للتغييرات والاهانة وانلال حياة المنفى القاسي . وبعبارة أخرى ، فان عذابهم النفسي قد استمر لأكثر من ربع قرن .

ان كل المحاولات والجهود التي بذلتها منظماتنا ليجاد تسوية سلمية عادلة ودائمة لأزمة الشرق الأوسط قوبلت برفض اسرائيلي صارم . وسوف أستشهد - ضمن أمور أخرى - بالجهود المشتركة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، والى مشروع روجرز ، ومهمة السيد يارنغ ، وجهود الوساطة " للجنة الحكما " بمنظمة الوحدة الافريقية ، ومبادرات الأمين العام ، ومؤتمر جنيف للسلام . ولن أذكر مئات القرارات التي اتخذت بشأن مسألة فلسطين وأزمة الشرق الأوسط .

ولكن ، عبر السنين كشفت اسرائيل القناع عن سياستها التوسعية . وتتزايد عزلتها فسي الأمم المتحدة من سنة لأخرى . ان الاتفاق العام في الآراء الذي تم اعتماده في (١ تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي في مجلس الأمن في نهاية سلسلة من اجتماعاته بشأن الاجراءات التسفية الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة يوضح ذلك تماما . واليوم أصبحت حكومة تل أبيب مدانة من جانب جميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي - ربما باستثناء واحد - لعدوانها ضد الشعب الفلسطيني والأمة العربية . ونحن نأمل أن تستفيد اسرائيل من درس عزلتها وأن تنتهز الفرصة المقدمة من هذه الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة كي تتعاون مع الأمم المتحدة في البحث عن تسوية عادلة ودائمة لأزمة الشرق الأوسط . وتحقيقا لذلك ، يجب على اسرائيل أن تتنازل عن نظرية " العمق الاستراتيجي " التي تعتمز بها ، وأن تتنازل كذلك عن أحلام الماضي والشعارات البالية مثل ما يسمى بقانون العودة ، و " أرض بلا شعب وشعب بلا أرض " ، واسرائيل الكبرى ، والحقوق التاريخية ، والحدود الآمنة التي يمكن الدفاع عنها ، وغير ذلك من الشعارات .

هل لنا أن نعتبر أن الاعلان الصادر في ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ في مدينة القدس من الجنرال شارون ، دليل على مثل هذا التطور؟ لقد أعلن الجنرال شارون - الذي أعلن عن تأليف حزبه في ذلك اليوم - مناديا ، فيما يتعلق بتسوية أزمة الشرق الأوسط ، " بضرورة اجراء" مفاوضات شاملة في جنيف مع كل العرب ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية " . وفضلا عن ذلك أوضح أن أهم شيء لديه ليس هو تحديد من الذي يمكن التفاوض معه ، وانما هو ما يتم التفاوض بشأنه . وهذا بيان نرحب به .

فهل يريد وفد اسرائيل - من جانبه - أن يؤكد هذا التطور بأن يمثل - للمرة الأولى - للجمعية العامة ، التي طالما استهزأ بها وازدرى مشروع قرارها لتسوية أزمة الشرق الأوسط ؟ ان الشغرات ، والصمت والاغفال المتعمد الذى نجده في هذه الوثيقة - والذى لحسن الحظ تم التغلب عليه بالتعديل المقترح في الوثيقة رقم A/31/L.25 - يجب ألا تجعلنا نغفل عن الطبيعة غير العادية لهذا النص .

فأول مرة تعترف اسرائيل بسلطة الأمم المتحدة التي تحدتها منذ ثلاثين عاما . وللمرة الأولى أيضا ، فان حكومة اسرائيل - من خلال البيان الصادر في ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، والذى أدلى به السيد / آلون وزير الخارجية الاسرائيلي - تعترف بعدم جدوى نظريتها فـ " الاحتفاظ بالأراضي " وتتنازل عن مطلبها في ادماج غزة في دولة اسرائيل . وعلى الرغم من تعنتها واستمرارها في المنازعة في الحقوق القومية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير والاستقلال واقامة وطن خاص به - وهي حقوق معترف بها وتكرر تأكيدها مرارا من قبل الأمم المتحدة - الا ان اسرائيل تدرك أكثر فأكثر ، بالرغم من المظاهر ، ان الشعور بالمرارة من جانب الشعب الفلسطيني هو لب الأزمة الخطيرة التي تفتت الشرق الأوسط منذ أكثر من ثلاثين عاما حتى الآن . وأية تسوية لا تأخذ هذه الحقيقة في الحسبان محكوم عليها بالفشل مقدا . ان شعبا يزيد تعدادهم على ثلاثة ملايين شخص لا يمكن أن يختفى بين ليلة وضحاها . والتاريخ يعلمنا ، بالاضافة الى ذلك ، انه لا يمكن لأية وسائل مادية أن تقضي على تصميم شعب يريد أن يعيش في حرية .

ان الشعب الفلسطيني أصبح حقيقة قائمة. وقد تأكد وجوده من خلال المحنة التي فرضتها عليه اسرائيل ، بصورة ظالمة . ويجب على اسرائيل أن تعترف بهذه الحقيقة ، ويجب عليها أيضا أن تعترف بأن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يشجع أو يؤيد العدوان أو اكتساب أراضٍ لدول أخرى بالقوة مهما كان الذي قام بذلك ، ومهما كانت الضحية .

وينبغي على اسرائيل أن تدرك أن الزمن يعمل ضدها وأن سلامتها تكمن في اقامة ودعم التعايش السلمي في الشرق الأوسط ، وذلك هو السبيل الوحيد . وليس من الغريب أن تكون اسرائيل معزولة في الأمم المتحدة ، بينما تملك البلاد العربية كل أسباب الأمل . والواقع أن نجاة اسرائيل تكمن في دعم تعايشها مع الدول الأخرى في الشرق الأوسط . والواقع أن جو التفهم والتسامح في اطار الأمم المتحدة ، هو الجو الذي تسعى الى تحقيقه منذ ٢٨ عاما بمختلف قراراتها حول أزمة الشرق الأوسط . ومن سوء الحظ ، فانها قد اصطدمت بالتعننت المستمر من جانب اسرائيل . بالنسبة لحكومة مالي ، شأنها في ذلك شأن جميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي ، فان تسوية الأزمة الخطيرة في الشرق الأوسط يجب أن تمر بالضرورة بما يلي : أولا - الانسحاب غير المشروط لاسرائيل من الأراضي العربية المحتلة . ثانيا - استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في اقامة دولة فلسطينية . ثالثا - التخلي عن حالة الحرب ، ويجاد ضمانات دولية للسلامة الإقليمية . والسيادة والاستقلال السياسي لجميع دول المنطقة ، وحققها في العيش في سلام ، داخل حدود آمنة ومعترف بها وأعني " الحدود الآسنة والمعترف بها " وليست " الحدود الآمنة ، والتي يمكن الدفاع عنها " . ويجب كذلك تدويل مدينة القدس ، التي هي مهد الأديان السماوية في العالم .

ان مشروع القرارين الواردين في الوثيقتين A/31/L.26 و A/31/L.27 ، ومشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/31/L.25 ، المعروضة علينا تتمشى تماما مع اهتمام حكومة بلادي . وتتمشى العمليات التي تربي اليها مع روح قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، اللذين قبلتهما الأطراف المعنية . وهي تتمشى أيضا مع نتائج اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والتي وافقنا عليها منذ اسبوعين . فضلا عن ذلك ، ما يزال وفد بلادي مقتنعا بأن الدورة الحادية والثلاثين لن تضيع منها هذه الفرصة النهائية لاعادة السلام الى الشرق الأوسط . وبالفعل ، فمنذ عام ١٩٤٨ - أى منذ العدوان الاسرائيلي الأول - فان تطور الموقف

لم يكن مواليا كما هو اليوم ، لقرار تسوية سلمية لهذه الأزمة الخطيرة . ان موافقة الجمعية على مشاريع القرارات الثلاثة التي أشرت اليها ، واعادة استئناف مؤتمر جنيف للسلام ، باشتراك جميع الأطراف ، تحت اشراف الأمم المتحدة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية تعتبر الاحتمالات الوحيدة المتاحة لنا اليوم ، لاعادة السلام في الشرق الأوسط .

ان حالة اللاسلم واللاحرب القائمة اليوم في المنطقة منذ ابرام الاتفاقية الانتقالية ليست سوى حالة وهمية . وفي هذا الصدد ، يجب أن نتذكر تجدد الأزمة مؤخرا ، أى حرب رمضان ١٩٧٣ . والواقع أن تراكم الأسلحة في المنطقة ، وتفجر الموقف المقبل دون شك ، سوف يتخطيان المدى الذى بلغت الانطلاقات السابقة من حيث العنف .

وعبر آسيا وافريقيا ، فان أزمة الشرق الأوسط تهدد - بصورة يومية - الأمن والسلم الدوليين . ويشارك وفد بلادى هذا الامتناع مع غالبية الممثلين الحاضرين هنا . ان موضوع مداولتنا ينطوى على أهمية كبيرة ، لأن الجهود التي تبذلها الدورة الحادية والثلاثون من أجل اعادة السلام في الشرق الأوسط ، يمكن اعتبارها كمحاولات الفرصة الأخيرة . ان أيا من الدول الأعضاء في منظمنا ، بما في ذلك اسرائيل ، لا تستطيع أن تهمل الوفاء بمسؤوليتها وتتسبب في فشل تلك الجهود .

السيد ألبورنوز (اكوادور) (الكلمة بالاسبانية) : تعتبر بلادى - اكوادور -

أن الحالة في الشرق الأوسط يجب أن تنتهي - بأسرع ما يمكن - الى حل والا فان هذه الأوضاع الحساسة سوف تؤدى الى زيادة تفاقم التوتر بين بلاد المنطقة ، مما يجعل هذه المشكلة تتطور الى مشكلة تتزايد خطورتها بما قد يؤدي الى نزاع له خطورة عالمية .

ونحن لذلك ، نأمل اللجوء الى كافة التدابير الممكنة للتفهم ، وللتوصل الى وفاق بين البلاد العربية واسرائيل . والواقع أن لنا جذورا مشتركة مع هذه الشعوب ، لأننا ننتمي الى ثقافة البحر المتوسط ونرتبط باسبانيا ثقافيا ، وبأكبر غزوات العلم والآداب والعلوم والفلسفة ، وكذلك بنظمنا الادارية والمالية . وبالإضافة الى ذلك ، فان ديانات هذه الشعوب سواء كانت الاسلام او اليهودية انما هي ترتبط بالديانة المسيحية . ولهذا السبب فان لدينا أماكن مقدسة مشتركة . ولنا نفس الرسل . ونظرا لأنني أتحدث عن عهد الأديان ، فانه يجب أن نتذكر كقائل حسن بأن هجرة

محمد قد بدأت بحملة سلمية بين العرب واليهود الى يثرب ، المدينة بعد ذلك . وتعتبر هذه الأقلية الآن اجزاء من مجتمعاتنا ؛ التي جاءت اليها باسهامها الثقافي ، الذي أثرى الموارد البشرية لبلادنا ، التي تم استيعابها واحترامها ودعمها .

فلماذا ان لا يمكن لها أن تعيش في سلام ؟ لماذا لا يمكن لها أن تتعاون مع أمريكا اللاتينية ، وهي صديقة لكليهما ، وذلك حتى تتمكن جميعا من أن نحقق ليس فقط العلاقات الودية مع اسرائيل ومع البلاد العربية على حد سواء ، ولكن أيضا أن نقوم بالمهام الضرورية التي يفرضها علينا تحدى التخلف ؟ وتحقيقا لذلك ، يجب أن نستغل فرصة التعاون الدولي ، لتلبية احتياجات العالم الذي يسوده التنافس والصراع ونقص الموارد ، والذي يقيم أماننا شبح الكراهية ، حتى وان لم تتفاقم هذه الأوضاع بحروب وكراهية تشير الضمائن بين الاخوة .

ولتلك الأسباب ، ومرة أخرى ، نتوجه بندا* للدولتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، للقيام معا باتخاذ تدابير حاسمة متفق عليها ، بحيث تحترم بصورة دقيقة ، وهكذا ، تسود العلاقات الودية والسلم بصفة دائمة في المنطقة ، بما يثبت أن العمل الذي تقوم به هاتان الدولتان انما هو عمل صادق في ممارسة رسالتيهما الكبيرتين والعظيمتين ، وأنهما قادرتان على أن يوجها - بصورة بناءة - المجرى التاريخي الحديث .

وفيما يتعلق بمشاورات القرارات المقدمة الينا ، فان موقف اكوادور انما تستوحيه من المبادئ التالية : نظرا لان الاحتلال بالقوة لا يؤدي الى ترتيب حقوق ، وبالتالي فان الراضي المحتملة بالقوة يجب ان يتم الجلاء عنها والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في القيام بصورة قانونية ، وحقه في وجود موقع جغرافي محدد له ، بما في ذلك حق جميع بلاد المنطقة في العيش داخل حدود آمنة ومعتترف بها ، بما في ذلك دولة اسرائيل ، وحق دولة اسرائيل التي اذا ما اعترف بها كدولة ، يمكنها ان تشارك في المفاوضات التي تسعى الى ايجاد اتفاق دائم ، وفق ضمانات توافق عليها دول ذات سيادة وان الحاجة الشرعية والتاريخية لمثل هذه المفاوضات يجب ان تتم تحت رعاية الامم المتحدة ، كما يجب ان يتم احترام وتطبيق قرارى مجلس الامم من ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وغيرهما من القرارات ، تطبيقا كاملا ، وهي قرارات تعكس آراء المجتمع الدولي حول أزمة الشرق الاوسط .

لهذه الاسباب جميعا ، سوف نصوت لصالح مشروع القرار A/31/L.27 ذلك لان وفد اكوادور يعتبر ان هذه المبادرة التي يؤيدها تنبئ بالخير ، وتعكس ارادة حقيقية جديدة في اقامة سلام صادق ودائم في المنطقة .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/31/L.26 كنا نود ان نحصل على نص اكثر موضوعية ، واكثر شمولا وبخاصة في الفقرة الخامسة من المنطوق ، وانا طلبنا من بعض الدول الكف عن تزويد اسرائيل بالمعونة العسكرية او غيرها . فيجب ايضا ان نطلب من بعض الدول الاخرى ان تقدم ذات الدعم لاطراف الصراع الاخرى . فضلا عن ذلك ، فان الادانات المتعددة التي ينطوى عليها مشروع القرار هذا كانت تكون مقبولة بصورة أفضل ، اذا ما عبرنا ايضا عن ادانة بعض المواقف ، واكدنا سلطة الامم المتحدة . وانا كان مشروع القرار قد امتنع عن التحديد والاشارة الى بعض القرارات التي تدخل في اطار اختصاصات مجلس الامم .

وهكذا فانه يتعين عليّ بعد هذه الايضاحات ان اقول انه لا يجب ان نضيع أية فرصة كفيلة بمساعدتنا في التوصل الى تسوية المنازعات والخلافات في هذه المنطقة . ومن واجبنا كبلاد محبة للسلام وكأعضاء في الامم المتحدة ان نقتنع بقدرات الامم المتحدة ، ولهذا السبب فاننا سوف نصوت أيضا لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.26 .

السيد ستانبرى (كندا) (الكلمة بالانكليزية) : كما أشار وفد كندا في بيانه خلال المناقشة حول الحالة في الشرق الاوسط ، فان الاهتمام الاساسي لكندا هو ان هذه الخطة ينبغي ان تستغل لكي تبدأ المفاوضات بطريقة واقعية من أجل التوصل الى تسوية شاملة لمشكلة الشرق الاوسط . ولهذا السبب ، فاننا سوف نصوت لصالح مشروع القرار A/31/L.27 ، على الرغم من أن لدينا بعض الشكوك فيما اذا كان الجدول الزمني المحدد ، يعتبر جدولا واقعيا . وان كنا نفضل ان يشير القرار صراحة الى قرارى مجلس الا من ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) لانهما يشكلان جزءا مما تعتبره كندا ، ويعتبره المجتمع الدولي الاطار المتفق عليه والمقبول لمفاوضات الشرق الاوسط . وبالمثل فانه نظرا للاهمية التي نوليها بالنسبة لاستئناف المفاوضات ، فاننا كنا سوف نصوت لصالح مشروع القرار A/31/L.24 في شكله الاصيل ، الا انه لم يرد ذكر لمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في هذه المفاوضات . ولكن من رأينا ان المشاركين في مؤتمر جنيف ينبغي عليهم ان يتفقا على ترتيبات لازمة لتمثيل فلسطين في هذه المناقشات ، وان تحديد شكل هذا التمثيل مسبقا ، هو الذى سعى اليه تعديل مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.24 وان هذا سوف يزيد من صعوبة المهمة الخاصة باستئناف عملية المفاوضات مرة اخرى . وأن هذه هي المهمة التي نعتبر انه ينبغي ان تحظى بالاولوية .

السيد كابلاني (البانيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان الجمعية العامة الآن بصدد اتخاذ

قرار حول مشروع القرارين المتعلقين بالحالة في الشرق الاوسط الواردين في الوثيقتين A/31/L.26 و A/31/L.27 وخلال المناقشة العامة حول الحالة في الشرق الاوسط ، فان وفد البانيا قد اعلن وجهة نظر حكومته ، وعبر عن موقفه بالنسبة للمسائل المتعلقة بمشروع القرارين المعروضين علينا الآن . ان وفد البانيا يود ان يؤكد مرة اخرى على أن ايجاد حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الاوسط ولمشكلة فلسطين يعتبر مسألة عاجلة ، وملحة ، وانها مسألة على جانب كبير من الأهمية ، ليس فقط من أجل استعادة الحقوق المشروعة للفلسطينيين وغيرهم من الشعوب العربية ، بل أيضا لقرار السلام والأمن في الشرق الاوسط وفي العالم بأسره . ان وفد البانيا يعتبر ان ايجاد حل عادل لهذه المشكلات امر ينبغي ان تقوم به الشعوب العربية ذاتها . ان مشكلتي الشرق الاوسط وفلسطين

لا يمكن حلها عن طريق التضحية بحقوق الفلسطينيين وغيرهم من الشعوب العربية ، كذلك لا يمكن حلها عن طريق تقديم الحلول الوسطى او عن طريق المساومات على حساب هذه الشعوب ، كذلك فلا يمكن ان نتوقع ان هذه المشكلات سوف تجد حلا عن طريق تعليق الآمال على النوايا الطيبة للمعتدين الاسرائيليين الصهاينة ، او بالاعتماد على الدور الخاص الذي تقوم به الدولتان العظميان الامريكيتان ، وهما الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفياتي . كما لا يمكن ان نتوقع كذلك ان الحل سوف يتحقق نتيجة لخططهما ، ونواياهما ، او عن طريق الوسائل التي يوصيان بها .

ان وفد البانيا قد اشار بالفعل الى ان دبلوماسية الخطوة خطوة التي يقوم بها الامريكايون الامريكايون ، وان خطط الدولتان الامريكيتان العظميان لا ستئناف مؤتمر جنيف الخاص بالشرق الاوسط تحفها مخاطر كبيرة بالنسبة لقضية الشعوب العربية لانها تخدم مصالح الهيمنة ، واطماع الدولتين العظميين في الشرق الاوسط .

وللاسباب التي شرحتها آنفا ، وبما اننا لا يمكننا ان نقبل بعض اجزاء مشروع القرارين A/31/L.26 و A/31/L.27 . ولا سيما تلك الاجزاء التي تشير الى مؤتمر جنيف الخاص بالشرق الاوسط ، فان وفد البانيا سوف يحجم عن المشاركة في التصويت بشأن مشروع القرارين سالف الذكر .

السيد كابلاني (العراق) : لقسيد عبر العراق ، من هذا المنبر

وفي مجلس الامن مرات عديدة عن ايمانه بان قرار مجلس الأمن من ٢٤٢ (١٩٦٧) الصادر في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ لا يمكن اعتباره الاساس السليم لتحقيق سلام عادل في الشرق الاوسط وفقا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة . والعراق الذي يدعم دعما كاملا جهود الدول العربية لتحريير اراضيها من الاحتلال الصهيوني ، ويشارك شعب فلسطين كفاحه لممارسة حقوقه الثابتة فوق ارضه لا يجد في مشاريع القرارات المقدمة ، والتي تستند جميعها الى القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ما يحمله على التصويت . لذا واستمرارا في مواقفنا السابقة سنمتنع عن المشاركة في التصويت .

السيد سكرانتون (الولايات المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، بينما

نتحرك نحو المناقشات النهائية لهذه الدورة للجمعية العامة ، فاننا نقرب أيضا من نهاية فترة صعبة للغاية في تاريخ الشرق الاوسط ، وهو العام الذي شهد مأساة لبنان . انني اود ان أعبر عن ارتياح حكومتي البالغ لان المعاناة الطويلة لشعب لبنان . قد قاربت نهايتها . وسوف نعطي كل تأييد ممكن للرئيسين سرئيس في قيامه بمهمة تعمير بلاده . واننا نتطلع للميوم الذي نجد فيه ان لبنان قد استعاد سلامة اراضيه واستقلاله السياسي ، وحافظ على وحدته الوطنية ، وأنه بذلك سوف يستأنف مكانه الصحيح بكل فخر ، بين دول الشرق الاوسط .

وفي المناخ الأهدأ في المنطقة الذي خلقتة عملية الاستشفاء التي جرت في لبنان الآن ، فمن الطبيعي ان اهتمامنا بدأ يتحول مرة اخرى الى قضية الشرق الاوسط والحاجة الى تحقيق التقدم نحو التوصل الى تسوية سلمية للصراع الذي عانت منه هذه المنطقة لفترة طويلة . وبدون هذه التسوية ، فان فترة الهدوء هذه ، لا يمكن ان تستمر ، ان هناك اليوم اتجاهنا نرحب به ، يتلخص في اصرار جديد على استئناف عملية المفاوضات ، وهناك احساس بعدم الرضا عن حالة الامر الواقع التي نشارك أطراف الصراع احساسهم بها . ونحن من جانبنا نعتقد ان الشروط المتوفرة الآن ، يمكن ان تؤدي الى استئناف الجهود الخاصة بحل المشكلات الكامنة في قضية لبنان ، وفي المنطقة ككل .

واننا نرحب بالبيانات المشجعة الاخيرة التي أدلى بها الرئيس السادات رئيس جمهورية مصر ورئيس وزراء اسرائيل رابين . وهنا في الامم المتحدة ، فاني قد تشجعت عند الاستماع الى بعض التعليقات التي وردت في المناقشة الاخيرة حول الشرق الاوسط ولاسيما التي ادلى بها ممثلو الاردن واسرائيل . والآن ، وفي هذه المناقشة ، فلقد شاهدنا تجربة فريدة وهي التقدم بقرارات تحبذ انعقاد مؤتمر السلام من جانب كل من مصر واسرائيل .

وفي الماضي ، فان الاحداث في الشرق الاوسط كان يبدو انها تتخطى الجهود الدبلوماسية التي ترغب في توجيهها وجهة سلمية . ان هذا النمط لا ينبغي ان يكون هو النمط السائد في المستقبل . وبناء على هذا الاقتناع ، فان الولايات المتحدة قامت بمبادرات بعد حرب ١٩٧٣ بنا على طلب الاطراف المعنية . وان هذه الجهود قد أدت الى اتخاذ اول خطوات عملية نحو التوصل الى تسوية

متفق عليها ، بعد ثلاثين عاما من الاشتباكات والهدنات غير المستقرة . ان الاتفاقيات الثلاث التي تم التوصل اليها عام ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، تعتبر جزئية ومؤقتة ، ولكنها قد ساعدت على اعطاء مضمون لاطار المفاوضات التي بدأت في ديسمبر / كانون الاول ١٩٧٣ في جنيف . فقد بدأت في بنسـاء انماط من التعاون والتفاعل والتفاوض التي تعتبر متطلبات اساسية لاجراء مفاوضات ناجحة تستهدف التوصل الى تسوية شاملة .

ان حكومة جديدة سوف تأخذ بزمام السلطة في واشنطن في ٢٠ يناير / كانون الثاني القادم ، وانني لا اتحدث عن تفاصيل سياسات هذه الحكومة ، ومع ذلك فان هناك اتفاقا في موقف الولايات المتحدة تجاه مشكلات الشرق الاوسط ، وهي تعبر عن مبادئ وسياسات تتمتع بتأييد شعبي كبير في بلادنا وبإقتناع تام وثقة تامة في ذلك ، فانني اقول لهؤلاء الاطراف الذين عملنا معهم في الشرق الاوسط من أجل تحقيق قضية السلام ، انهم يمكنهم ان يتأكدوا من أننا سوف نواصل العمل معهم في هذا الجهد الحيوي خلال الشهر والاعوام المقبلة . لقد تحقق الكثير بالفعل ، وأن الالتزامات المتبادلة قد قدمت لاستئناف العملية التفاوضية . وان هناك اطارا متوازنا وشاملا في شكل القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين يتضمنان العناصر الاساسية بالنسبة لهذه المفاوضات . ان الولايات المتحدة لن تتخلى الآن عن سعيها الحثيث والعاذل من أجل السلام ، وسوف نشابر ، واننا لمقتنعون بانه سوف يتم التوصل الى التسوية . وان الحل البديل عن ذلك ، حل لا يمكن ان نفكر فيه . والآن فانني اود ان اتحول الى مشروعات القرارات التي هي محل بحث فيما يتعلق بمناقشاتنا للحالة في الشرق الاوسط . ان مشروع القرار (A/31/L.26) ، يشبه في كثير من جوانبه القرارات التي عارضناها في العام الماضي ، اننا سوف نفعل ذلك مرة اخرى ، اننا لانعتقد ان الادانات المقدمة من جانب واحد والواردة في هذا القرار ليس لها ما يبررها ، وانه ليس لها اي اثر ايجابي ، كذلك فنحن لا نرى اي منطـق في ان ندعو كافة الدول ان تكف عن تقديم المعونة العسكرية وغيرها الى طرف واحد . وأن نطالب الدول بان تكف عن تقديمها للطرف الآخر . ان الولايات المتحدة لا يمكنها ان تؤيد هذا الاقتراح اذا تمت الموافقة عليه . ان هذا القرار ايضا يفتقر الى التوازن في اشارته الى العناصر الاساسية اللازمة للسلام . ان جانبها واحدا لا يمكن ان نتوقع منه ان يعطي كل شيء والا يكسب شيئا .

ولا توجد اية اشارة كذلك ، اولا ، الى انتهاء حالة الحرب ، وثانيا الى اتفاق يحمي ليس فقط الصالح المشروع للفلسطينيين ، بل يحمي أيضا امن اسرائيل ، وثالثا لحق دولة اسرائيل الحسرة والمستقلة في ان توجد في الشرق الاوسط . ان مشروع هذا القرار يتضمن طلبا الى مجلس الأمن يحمل في طياته على الاقل ، الايحاء بأنه ينبغي فرض تسوية على الاطراف المعنية ، وان هذا الامر ينبغي ان يتم في اطار " جدول زمني " ملائم ، ان الاطراف في هذا النزاع قد قبلت الاطار الخاص بالعملية التفاوضية ، والذي يستهدف التوصل الى حل متفق عليه ، وان هذا هو جوهر ما تحقق التزام متبادل بالتفاوض بدلا من الاعتماد على الجداول الزمنية ، او الحلول المفروضة . ان مجلس الأمن في الماضي ، ويمكنه في المستقبل ان يقدم مساهمات هامة لتحقيق السلام في الشرق الاوسط ، ومع ذلك ، فنحن لا نعتقد انه من الملائم او من العملي ان نطلب من المجلس ان يفرض ارادته على الاطراف في المفاوضات . ان الاغراء باملاء الشروط منذ البداية هو اغراء طبيعي ، ولكنه ينطوي على المخاطر ، ان مثل هذه الشروط المملأة ، يمكن ان تغلق الباب امام السلام بدلا من ان تفتحه ، لانه مازالت هناك بعض الخلافات فيما بيننا ، ولا سيما بين الاطراف المعنية بهذا النزاع بشكل مباشر . وان هذه الخلافات لا يمكن ان تحل الا عن طريق المفاوضات بين هذه الاطراف ، انه من غير الممكن ان نكتب اتفاقية سلام هنا . فهذا لا يمكن ان يحدث بين ١٤٦ دولة ، وكذلك لا نستطيع ان نضع جدولا مفصلا للاجراءات الخاصة باستئناف مؤتمر جنيف بدون ان نشير امكانية استبعاد طرف أو غيره من الاطراف . وان هذا سوف يحكم على المؤتمر بالفشل مسبقا .

ان هذا يأخذني الى مشروع القرار الثاني A/31/L.27 ان الدوافع الكامنة وراء هذا القرار تتفق مع رأينا الخاص بضرورة استئناف العملية التفاوضية بشكل عاجل ، ومع ذلك ، فنحن مجبرون على أن نصوت ضده نظرا لمشكلات خطيرة نواجهها في مجالين ، اولا ، ان مشروع هذا القرار يضع مهلة زمنية اصطناعية فيما يتعلق بانعقاد مؤتمر جنيف . ان هذه ليست مسألة تقرها الجمعية العامة

بل انها مسألة تقرها الاطراف المعنية . كذلك فان مشروع القرار يحدد اطارا زمنيا لعقد اجتماع لمجلس الامن ، ونحن نعتقد ان هذا امر ينبغي ان يخضع للمشاورة بين الدول الاعضاء بالمجلس في ضوء الموقف القائم في ذلك الوقت ، ولا ينبغي لهذه الجمعية ان تتخذ حكما مسبقا في هذا الشأن . ثانيا ، الطلب الموجه للامين العام بأن يستأنف اتصالاته مع اطراف الصراع ، قد صيغ بطريقة تجعله يوحي ضمنا بان منظمة التحرير الفلسطينية ينبغي ان تكون طرفا من الاطراف التي يتم التشاور معها تمهيدا لاستئناف مؤتمر جنيف . ونحن نعتقد ان موضوع السماح لمشاركين اضافيين بالمشاركة في مؤتمر جنيف ، هو موضوع ينبغي ان يتناوله فقط المشاركون الاصليون انفسهم .

والآن ، ان الولايات المتحدة تعتبر في موقف خاص ، ونحن ندرك هذه الحقيقة فيما يتعلق بهذا القرار بصفة خاصة ، وحقا فيما يتعلق باستئناف مؤتمر السلام في الشرق الأوسط - وهو موقف تعرفونه جميعا ان هناك حكومة امريكية جديدة سوف تتولى السلطة في واشنطن في ٢٠ كانون الثاني / يناير ، ولذلك فنحن لا نعتبر انه من الملائم الآن أن ننضم الى محاولة لتحديد حلول مفصلة ، أو حدود زمنية تحكم تقييم هذه العملية التفاوضية الحاسمة . ان الاجراءات وتوقيت مؤتمر جنيف الذي سوف يستأنف تعتبر مسائل ينبغي أن يحددها المشاركون أنفسهم ، وتحددها الدولتان اللتان ترأسان المؤتمر .

ان هذا موضوع سوف تتناوله بطبيعة الحال الحكومة الامريكية الجديدة ، وتبعا لذلك فسوف نصوت ضد هذا القرار ، ومع ذلك ، ونحن ان نعمل ذلك فاننا نضم صوتنا الى بقية دول العالم الممثلة هنا ، التي ترغب بصدق في أن تستأنف عملية المفاوضات بشكل عاجل من أجل التوصل الى تسوية شاملة ، وأن ينجم عنها السلام ، وأن يتحقق بالنسبة لشعوب الشرق الأوسط . وفي هذا الشأن ، فاني أود أن أذكر بكلمات السيد كيسنجر وزير الخارجية في خطاب الذي القاها في الجمعية العامة في ٢٢ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ :

" اليوم في الشرق الأوسط هناك تطلع نحو السلام ، وهو يفوق أي تطلع عرفناه منذ ثلاثين عاما ، ودعونا لا نحكم على هذه المنطقة بأن تعاني جيلا آخر من الصراع الذي لا طائل من ورائه . وبدلا من ذلك ، دعوا المجتمع العالمي يفتح هذه الفرصة التاريخية . ان معاناة وشجاعة شعوب الشرق الأوسط تطلب بذلك وان آمال ومصالح جميع شعوب العالم تتطلب ذلك . ان الولايات المتحدة تعد بأن تتفاني تفانيا كاملا من أجل تحقيق مزيد من التقدم نحو السلام " . (A/PV.2355, P.41).

ان هذه الكلمات قد زادت في الهمية الآن عن الوقت الذي قيلت فيه ، ولكن فرص السلام مازالت باقية معنا .

والآن ، فاني اطلب من هذه الجمعية ان تسمح لي ببضع دقائق لكي اسجل تجربة شخصية ، قد يذكر بعضكم انه في عام ١٩٦٨ كان هناك تغيير في الحكومة الامريكية ، وقد ارسلني حينذاك رئيس الجمهورية المنتخب في مهمة قصيرة الى الشرق الأوسط ، وعند عودتي بعد اجراء مشاورات مع الزعماء هناك قد قلت ان الكثيرين يعتقدون انه كانت عندئذ هناك فرصة لاجراء مفاوضات تستهدف التوصل الى تسوية سلمية ، وان بعض الخبراء ، وبعضنا من غير الخبراء قد اتفقوا على ذلك .

ان مثل هذه المفاوضات لم تتحقق عمليا ، وان المؤرخين قد يتناقشون الى الأبد فيما اذا كانت هناك فرصة وضاعت أم لا ، ولكن هذه التجربة الخاصة بخيبة الأمل مازالت حية في ذاكرتي ومستمرة ، وفي الوقت الحالي يبدو أن هناك فرصة أخرى وأن الكثير من الخبراء والكثير منا الذي يعتبرون من غير الخبراء يعتقدون ان المفاوضات ممكنة الآن ، وينبغي ان يتم القيام بها ، ويبدو أن هناك عددا اكبر من المؤمنين بهذا الرأي عن العدد الذي كان متوفرا في عام ١٩٦٨ .

ان هذه الامكانية بطبيعة الحال مشيرة حتى ولو كان هناك بصيص من الأمل في التوصل الى تسوية سلمية ، ومع هذه الاشارة تأتي مسؤوليات جديدة ، مسؤولية عميقة وملتزمة لنا جميعا في هذه الهيئة . ان البلاغة تعتبر للاستهلاك المحلي ، وان الجدل الذي هدفه الاستهلاك المحلي ينبغي أن نتجنبه ، وعند تحقيق التقدم للمفاوضات فينبغي أن نتيح كل فرصة ممكنة للمفاوضات ، وان اي بيان خاطئ ، وأي سوء فهم هنا يمكن أن يضيع هذه الفرصة أو يدمرها .

انني أعلم أن هذا الوقت ليس وقت القاء المحاضرات ، وبصفة خاصة بالنسبة للامريكي الذي يعتبر في مركز آمن لا يمكنه أن يلقى محاضرة على مصرى أو على سورى أو على أردني أو على اسراييلي أو على فلسطيني الذي عاش على حافة الحرب ، أو عانى من الحرب ذاتها لعقود ، وحتى اليوم يتساءل ما اذا كانت هذه الحرب سوف تأتي مرة اخرى في العام المقبل ، أو في الشهر القادم ، أو في الاسبوع القادم ، أو غدا ، ان هذه ليست محاضرة . انني أطلب ببساطة منا جميعا أن نفكر قبل ان نتكلم ، وان نفكر قبل ان نتصرف . بحيث نجد ان هؤلاء من بيننا الذين كانت لديهم بعض الآمال في ١٩٦٨ فاننا لا نود أن نرى هذه الآمال تتحطم . ان المحافظة على السلام وتحقيق السلام

تعتبر مهام صعبة للغاية . انها مهام تتدلب جهودا شاقة ولا يعلم ذلك أحد أفضل من أعضاء الأمم المتحدة . وبالمقارنة بالسلام الدائم فان الحرب يمكن أن تأتي بسهولة ، فدعونا نعمل بهدوء من أجل بدء المفاوضات حتى يمكن للسلام أن يتحقق .

السيد العلاف (الجمهورية العربية السورية) (الكلمة بالانكليزية) : من بين

مشروعات القرارات المعروضة على الجمعية العامة بشأن الشرق الأوسط ، هناك مشروع القرار A/31/L.26 and Add.1 and 2 وهو معني بشكل كبير بمضمون المشكلة ، وهو مشروع القرار الذي يؤكد العناصر اللازمة لقرار سلام عادل ودائم في المنطقة ، وهو يحدد التدابير التي ينبغي ان تتخذ من جانب الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة ، لكي نضمن اقامة سلام عادل ودائم .

لقد استند مشروع القرار A/31/L.26 كما يتضح من الفقرة الرابعة من ديباجته ، الى المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، وعلى اساس شرعية جميع قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، ان هناك اثنين من أهم المبادئ التي تتضمنها ميثاق الأمم المتحدة هما مبدأ عدم جواز اكتساب اراضي عن طريق القوة ، ومبدأ عدم استخدام القوة في تسوية المنازعات الدولية .

ان مشروع القرار A/31/L.26 يدعم ويؤكد من جديد هذين المبدأين ويؤكد هما في الفقرتين ٣ و٢ من منطوقه .

ولقد أكد الذين صاغوا مشروع القرار A/31/L.26 من جديد ما تأكد بالفعل عن طريق الاغلبية الساحقة لأعضاء الاسرة الدولية ، فقد أكدوا ما ظهر بوضوح ايضا في مناقشة مجلس الأمن حول مشكلة الشرق الاوسط بما في ذلك قضية فلسطين في شهر كانون الثاني /يناير الماضي . وهو ان السلام الدائم والعادل في الشرق الأوسط لا يمكن ان يتحقق بدون الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي العربية المحتلة ، وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، وأن هذين المبدأين أو هاتين الخطوتين تعتبران متطلبات اساسية لازمة لتمكين جميع دول وشعوب الشرق الأوسط من أن تعيش في سلام ، وأن تتحرر من أي تهديد ضد سيادتها ، وسلامة اراضيها ، واستقلالها الوطني .

ان الفقرة (٣) من منطوق مشروع القرار A/31/L.26 تأخذ في الاعتبار تماما بهذه الشروط أو المتطلبات الأساسية اللازمة لاقامة سلام عادل ودائم حقا في المنطقة .

ان مشروع القرار A/31/L.26 يتضمن فقرة هامة للغاية ، وهي الفقرة (٦) من المنطوق ، التي تعتبر ذات أوثق صلة وضرورة ، بعد استمرار الاحتلال الاسرائيلي لمدة عشر سنوات للأراضي العربية وبعد استمرار اسرائيل في انتهاك حقوق الفلسطينيين لمدة ٢٩ عاما وتحديدها لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، ان ما نحن في حاجة اليه بشكل ملح اليوم ليس صيغا أو حولا جديدة ، بل ان ما نحن في حاجة اليه ببساطة وبشكل خالص هو التنفيذ الصادق لجميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة بقضية فلسطين والشرق الأوسط .

ان واضعي مشروع القرار A/31/L.26 يطلبون من مجلس الأمن - الذي يعتبر هو الهيئة المختصة الرئيسية في الأمم المتحدة - أن يتخذ تدابير فعالة في اطار جدول زمني مناسب لتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة المتصلة بفلسطين والشرق الأوسط . ولا يمكن لأية دولة ان تعارض في هذا المطلب الشرعي الذي يوجه الى مجلس الأمن بعد مرور عقد كامل على احتلال اسرائيل للأراضي العربية ، وبعد مضي ثلاثة عقود على انكار اسرائيل للحقوق الوطنية والانسانية الأساسية للشعب الفلسطيني .

ان مشروع القرار A/31/L.26 يؤكد في الفقرة (١) من منطوقه ايضا على ضرورة استئناف مؤتمر السلام للشرق الأوسط باشتراك جميع الاطراف المعنيين ، بما في ذلك ، بطبيعة الحال ، منظمة التحرير الفلسطينية . وعلى ذلك ، فان مشروع القرار يعتبر متفقا مع ما ورد في مشروع القرار A/31/L.27 ، الذي دعا الى استئناف المؤتمر بعد ان يستأنف الأمين العام اتصالاته مع جميع الأطراف المعنيين ، تمشيا مع المبادرة التي قام بها في أول نيسان / ابريل عام ١٩٧٦ .

ومن بين هذه الأطراف المعنيين - بلا شك - الشعب الفلسطيني ، الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية . ان اولئك الذين حاولوا بتأييدهم وتحيزهم للعدوان الاسرائيلي أن يبرروا انكار حق منظمة التحرير الفلسطينية في ان تشارك في كل الجهود والمؤتمرات التي تسعى لاقامة سلام عادل ودائم في المنطقة ، هؤلاء لا يخدعون الا انفسهم ويثبتون منطقتهم المتناقض وسياساتهم التي تقوم علي المعايير المؤذوجة ، لأنهم بينما يؤكدون في بياناتهم وحججهم انه لا يمكن لحمل

حقيقي أن يتم التوصل اليه دون التوصل الى تسوية مرضية لمشكلة فلسطين والاعتراف بحقوق الفلسطينيين ، فانهم يمتنعون بل ويصوتون ضد أي نص يرد في مشروع قرار يؤكد هذه الحقوق .
انني أود أن اتقدم بملاحظتين أخيرتين بشأن الموضوع الذي أشير فيما يتعلق بالطلب الوارد في الوثيقة A/31/L.26 ، بأن تكف كافة الدول عن تزويد اسراييل بالمعونات العسكرية طالما انها مستمرة في احتلالها للأراضي العربية ، وترفض تطبيق قرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن .
ان بعض الممثلين كانوا يشعرون بالقلق لأنه لم تكن هناك اشارة مماثلة - كما قالوا - لتوجيه نفس الطلب فيما يتعلق بالمعونات التي تقدم للأطراف الاخرى في صراع الشرق الأوسط . ولكن ما ينسأه هؤلاء الممثلون ، هو أن الاطراف الاخرى لا تقوم باحتلال أراضي الغير ، بل ان الاطراف الاخرى لا تنتهك حقوق الشعوب الاخرى ، ان الأطراف الأخرى لا تنشئ مستوطنات على أراضي أعدائها ، ولا تتخذ التدابير لتغيير الطبيعة الديموغرافية أو طابع أراضي الغير . ان احد الطرفين معتدى ، والطرف الآخر هو الضحية . ان طرفا هو المحتل ، والطرف الآخر هو الذي تعرض للاحتلال ، ان طرفا يتحدى ويعلن صراحة انه يرفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، والطرف الآخر يطالب بتنفيذ تلك القرارات . فكيف يمكن لأي شخص أن يضح كلا الطرفين على قدم المساواة؟ وكيف يمكن لأي شخص ان يقول ان الاسلحة اللازمة للدفاع عن اراضي دولة ولضمان تحرير هذه الاراضي يمكن ان توضع على قدم المساواة مع الاسلحة التي تقدم لدعم احتلال اراضي الغير وللاستمرار في تحدى قرارات الأمم المتحدة ؟

ان الملاحظة الاخرى التي تتعلق بمشروع القرار A/31/L.26 وبشكل أخف بمشروع القرار A/31/L.27 هي أن مشروع هذين القرارين يفتقران الى التوازن لأنهما لم يشيرا الى الشروط الثلاثة اللازمة لاقامة سلام عادل ودائم في المنطقة . وان هذا ليس هو الحال - فكما قلت - فان مشروع القرار A/31/L.26 في ديباجته وفي منطوقه يقوم على اساس مناقشات مجلس الأمن التي جرت في شهر كانون الثاني /يناير ، ويبنى نفسه على اهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ويحدد بشكل واضح ما نحن في حاجة اليه من اجل اقامة سلام عادل ودائم في المنطقة وهي عناصر ثلاثة : الأول ، انسحاب

القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة ؛ الثاني ، الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني واستعادته لها ؛ والثالث ، بمجرد تنفيذ هذين الشرطين الأساسيين للسلام ، ان فانكم تساعدون على خلق موقف لا احتلال فيه ، ولا يكون فيه انتهاك لحقوق اي شعب ، وبذلك فلن توجد هناك عقبات تمنع اي شعب أو دولة في المنطقة من ان تعيش في سلام ، وأن تتحرر من أي تهديد لسيادتها ، وسلامة اراضيها واستقلالها .

لهذه الأسباب ، فان وفد بلادى سوف يصوت لصالح مشروعى القرارين A/31/L.26 و A/31/L.27 ، ويأمل في أن الأغلبية الساحقة لأعضاء الجمعية العامة سوف يؤيدون هذين المشروعين لأنهما مكملان لبعضهما البعض ، أحدهما يتناول العناصر الرئيسية لاقامة سلام عادل ودائم ، والاخر يتناول النواحي الاجرائية ، ويدعو لاستئناف مؤتمر جنيف ، وغير ذلك من الجهود التي يبذلها الأمين العام ومجلس الأمن ، وذلك لكي ننفذ هذه الشروط الاساسية اللازمة لاقامة سلام عادل ودائم في المنطقة .

السيد كوفمان (هولندا) (الكلمة بالانكليزية) : نيابة عن الدول الاعضاء التسع في المجتمعات الاوروبية ، فاني أود ان اعلل تصويت وفودنا بالنسبة لمشاريع القرارات المعروضة علينا . في بياننا يوم ٧ كانون الاول / ديسمبر وخلال المناقشة حول هذا البند من جدول الاعمال ، قد ذكرت بالمبادئ الاربعة التي - في رأينا - ينبغي ان تحكم تسوية مشكلة الشرق الاوسط وقد اكدت ان هذه المبادئ ينبغي أن تؤخذ ككل .

ونحن في مناسبات عديدة قد سجلنا التأييد القوي من الدول التسع لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) باعتبارهما يشكلان الاساس اللازم للتوصل الى تسوية عادلة ودائمة في الشرق الاوسط . ومع ذلك فلقد اعترفنا أيضا ان احكام هذين القرارين لا تأخذ في الاعتبار البعد السياسي لقضية فلسطين ولذلك ، في رأينا ، ينبغي ان تستكمل بحيث تشمل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وبصفة خاصة حقه في التعبير الفعال عن شخصيته الوطنية ، التي يمكن ان تشمل أساسا اقليميا في اطار تسوية يتم التوصل اليها عن طريق المفاوضات .

فيما يتعلق بمؤتمر السلام في الشرق الاوسط ، فان دولنا التسع تعتقد انه ينبغي ايجاد طريقة تمكن من مشاركة جميع الاطراف المعنية ، آخذين في الاعتبار أهمية هذا المؤتمر بالنسبة للشعب الفلسطيني . ونحن نعتبر أن طرق المشاركة ينبغي ان يتم التوصل اليها بالتشاور بين جميع الاطراف المعنية ، ونحن نأمل أن أية عقبات متبقية سوف يتم التغلب عليها .

فيما يتعلق بمشروع القرار A/31/L.26 ، فاننا نأسف لأن المطلب الاساسي ، الذي أشرت اليه آنفا ، ألا وهو أن المبادئ الرئيسية الاربعة ينبغي أن تؤخذ ككل ، لم يتم تحقيقها ، ولذلك فان مشروع القرار يعتبر غير متوازن . ان بعض المسائل التي ورد ذكرها في مشروع القرار هذا يمكن أن يتم تقريرها بشكل فعال في المفاوضات ذاتها ، ونحن لانعتبر أنه سوف يكون من العوامل المساعدة ان نحاول اتخاذ قرار مسبق حول نتائج هذه المفاوضات .

لقد لاحظنا ، من جهة اخرى ، بارتياح انه في الفقرة (٣) من منطوق مشروع القرار A/31/L.26 قد وردت الاشارة الى مبدأ ضرورة تمكين جميع دول وشعوب الشرق الاوسط من أن تعيش في سلام . ونحن نأسف ، مع ذلك ، لأن اصحاب مشروع القرار لم يتمكنوا من الاتفاق على أن

يتبعوا في هذا الشأن صياغة قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) بالرغم من أن هناك اشارة ضمنية الى هذا القرار في الفقرة (٦) من المنطوق .

ان عدم التوازن الذي أشرت اليه الآن ينعكس ايضا في حقيقة ان مشروع القرار هذا يتلخص في توجيه الطلب لطرف واحد فقط . فضلا عن ذلك ، فان هناك اشارة الى عدد من قرارات الجمعية العامة التي لم يكن في مقدورنا أن نؤيدها .

لهذه الاسباب جميعها ، فان وفودنا التسع لن تتمكن من التصويت لصالح مشروع القرار

A/31/L.26.

انتقل الآن الى مشروع القرار A/31/L.27 . ان وفودنا سوف تصوت لصالحه لأن هدفه الاساسي هو تسهيل الاستئناف المبكر لمؤتمر السلام في الشرق الاوسط تحت اشراف الامم المتحدة ، وان هذا الهدف نشترك فيه جميعا .

بينما نتفق على ضرورة استئناف مؤتمر السلام بشكل عاجل ، فاننا نعتقد ان التاريخ المحدد لهذا المؤتمر لا يعتبر مسألة يمكن أن يتخذ بشأنها قرار هنا والآن بشكل مفيد ، ولكنها مسألة يمكن أن تقرر عن طريق المشاورات بين جميع الاطراف المعنيين .

فضلا عن ذلك ، وفيما يتعلق بالفقرة (٣) من المنطوق فنحن نود ان نذكر بالتحفظات العامة التي عبرنا عنها في الماضي فيما يتعلق باتجاه الجمعية العامة نحو اتخاذ قرارات قد تؤثر على سلطة أو حقوق مجلس الامن ، على سبيل المثال ، بمحاولة تحديد جدول زمني له ، ومع ذلك ، وفي الوقت ذاته ، فان الطريقة المعتدلة التي عالج بها اصحاب مشروع القرار القضية العامة تعتبر علامة مشجعة بالنسبة للمستقبل .

السيد اكي (ساحل العاج) (الكلمة بالفرنسية) : ان الاعتبارات الآتية سوف توجه

وفد بلادى عند التصويت حول مشاريع القرارات والتعديلات المتضمنة في الوثائق A/31/L.24 و A/31/L.25 ، A/31/L.26 و A/31/L.27 والمقدمة فيما يتعلق بالبند ٢٩ من جدول الاعمال حول الحالة في الشرق الاوسط .

ان الحالة القائمة في الشرق الاوسط ما تزال موضوعا يثير قلقنا العميق ، على الرغم من بعض

البوادر التي قد تدعونا الى الاعتقاد بأن الظروف مواتية الآن لايجاد حل لهذه المشكلة. وبما انه قد اتاحت الفرصة لتحديد موقف ساحل العاج حول هذا الموضوع ، فسوف أكتفي بأن أذكر بالعناصر الاساسية لهذا الموقف .

ان ساحل العاج تتمسك بصورة عميقة بالسلام والتسوية السامية للنزاعات ، وتعتقد بأنه يجب ان نبحث عن حل لمشكلة الشرق الاوسط بالاساليب السلمية ، خلال مفاوضات أو حوار مباشر أو غير مباشر بين جميع الاطراف المعنيين على أساس المبادئ التي تحدت بوضوح في اطار الامم المتحدة . ان المشكلة الفلسطينية تحتل قلب هذا الموقف ، وان حل هذه المشكلة هو الذي سوف يقوم عليه أي حل عادل ودائم في المنطقة ، وهذا يفترض ان يبذل كل مايمكن من جهود لتمكين الشعب الفلسطيني من أن يتمتع بحقوقه المشروعة في ذلك الجزء المشروع الذي يعود له من فلسطين ، عن طريق ممثلي هذا الشعب الشرعيين - منظمة التحرير الفلسطينية - التي يجب أن تشارك في كافة مراحل عملية التفاوض ، والتي يجب ان تؤدي الى اقرار السلام .

ان ساحل العاج تكرر تأييدها للقرارين ٢٤٢ في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ و ٣٣٨ في ٢٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ الصادرين عن مجلس الامن واللذين ما يزالان يعتبران قاعدة مناسبة وواقعية للتسوية الشاملة لمشكلة الشرق الاوسط . ان أوجه الضعف في قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني قد استكملت بموجب القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) الصادر في ٢٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ عن الجمعية العامة . وتعتقد بلادي ان هذه النصوص الثلاثة تتكامل بصورة مفيدة ان انها تأخذ تماما في الاعتبار مصالح جميع الدول والشعوب في المنطقة ، ويجب ان أن تؤخذ جميعها في الاعتبار في البحث عن حل تفاوضي لمشكلة الشرق الاوسط .

ان ساحل العاج تكرر تأييدها لمبدأ رفض اكتساب الاراضي بالقوة وتحت اسرائيل أن تجلو عن جميع الاراضي العربية المحتلة منذ حرب حزيران / يونيه ١٩٦٧ ، وما لم يتحقق هذا الجلاء ، فلن تتوفر الظروف المواتية لحوار عربي - اسرائيلي ولن يكون الفلسطينيون قادرين على اقامة دولتهم ، المتميزة عن اسرائيل وعن الاردن .

اننا نؤيد معاودة اجتماع مؤتمر جنيف للسلام وذلك على اساس قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وعلى اساس القرار ٣٣٧٥ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ الذى دعت الجمعية العامة فيه منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في جميع الجهود والمؤتمرات والاجتماعات التي تعقد تحت اشراف منظمة الامم المتحدة وذلك على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى ، على اساس قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) .

اننا نعتبر ان مؤتمر جنيف يجب ان يتطور مع هذا المنطق الحالي . وليس هناك ما يشير الى ان هذا المؤتمر يجب ان يظل على تشكيله الاصلي . بل يمكن ان يتم توسيع هذا المؤتمر ليشمل جميع الاطراف المعنية بصورة مباشرة سعيا لايجاد الحل العادل والدائم في الشرق الاوسط . اننا نعتبر ان ، ان مشاركة الفلسطينيين في هذا المؤتمر يعتبر شيئا ضروريا ، ومع ذلك فما زلنا نحفظ بشيء من التحفظ فيما يتعلق بالاشارة الى بعض احكام ميثاق الامم المتحدة التي قد تتطلب اتخاذ التدابير القسرية فيما يتعلق بأى طرف من اطراف النزاع في الشرق الاوسط .

ينتج مما سبق ان ساحل العاج ، ان تؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.24 الذى قدمته اسرائيل في البداية ، انما تعرب عن اسفها لأن هذا المشروع قد اغفل عمدا أحد الاطراف المباشرين في قضية الشرق الاوسط . اننا نعتبر ان اسرائيل يجب ان تقتنع بأنها لا يمكن ان تستمر الى ما لانهاية في تجاهل الواقع الفلسطيني ، بل يجب ان تأخذه في الاعتبار .

ان التعديلات المقدمة من الهند ومالطة والسنغال ويوغوسلافيا تستكمل النقص الذى يكمن في المشروع الاسرائيلي وتنطوى على وضع ايجابي . وانني لا أعتقد ان مقدي التعديلات - المعروفة جيدا آراؤهم - ما كانوا ليتقدموا بهذه التعديلات مالم يكونوا على ثقة من أنها تحظى في صياغتها بموافقة اصدقائهم . والواقع اننا عندما نعرف ان قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) لم ترد اليهما أية اشارة صريحة في قرارات الجمعية العامة منذ عام ١٩٧٤ ، وكما هو مبين في مشروعى القرارين الواردين في الوثيقة A/31/L.26 و A/31/L.27 فاننا نلاحظ ان هناك تغيرا في التفكير يستحق منا التشجيع .

وفما يتعلق بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.26 فان ساحل العاج يعتبر أن هناك اغفالا رئيسيا لامر هام فقد التزم مشروع القرار الصمت التام حول القرارات المعنية بالامر ، الصادرة

من مجلس الامن حول الاوضاع في الشرق الاوسط . ان الفقرة الاخيرة من الديباجة والفقرة ٣ من المنطوق قد يكون من الافضل ان تستكملا بالاشارة فيهما الى قرارى مجلس الامن — ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وقرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ وفي اعتقادنا ان مثل هذه الاشارة سوف تعيد التوازن الى هذا المشروع . ان لدينا تحفظات هامة على بعض مواد المشروع ولكن نظرا لاننا صوتنا لصالح مشروع مشابه فاننا لن نغير موقفنا هذا العام . ونود من المشاركين في تقديم هذا المشروع أن يأخذوا في الاعتبار هذه التحفظات وان يحاولوا اصلاح الاوضاع في المرات المقبلة .

اننا نلتزم بنفس التحفظات فيما يتعلق مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.27 ، فضلا عن ذلك فاننا نعتقد ان مشروع القرار هذا يبقى على شيء من البلبلة في الازدهان حول عقد مؤتمر السلام في الشرق الاوسط . فهل يتحدث المشروع عن مؤتمر جديد ام عن المؤتمر الذى اشار اليه مشروع القرار A/31/L.24 ومشروع القرار A/31/L.25 ؟ ومهما يكن من أمر ، فان ما يهمنى هو انه يجب على جميع الاطراف المعنيين بمشكلة الشرق الاوسط ، ان يوافقوا على الجلوس على مائدة التفاوض لبحثوا معا عن امكانية وقف حالة الحرب السائدة في الشرق الاوسط ولا رساء أسس السلام العادل والدائم هناك .

وانطلاقا من روح مشروع القرار هذا ، الوارد في الوثيقة A/31/L.27 فاننا سنصوت في صالحه .

السيد أشطل (اليمن الديمقراطية) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفدى لن يشارك

في التصويت على مشاريع القرارات المعروضة علينا للاسباب التالية : أولا ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.26 يسعى لتنفيذ جميع القرارات ذات الصلة التي اتخذها المجلس حول موضوع الشرق الاوسط . ان القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) يعتبره البعض الاساس الجوهرى لحل الصراع في الشرق الاوسط . ان هذا القرار لا يتجاهل فقط الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى بل انه يسعى للاعتراف مسبقا باسرائيل وهو أمر نرفضه رفضا قاطعا .

ثانيا : مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.27 الخاص بمؤتمر السلام للشرق الاوسط لا يذكر على وجه التحديد ان منظمة التحرير الفلسطينية تعتبر طرفا حقيقيا في النزاع وان أى حل

لصراع الشرق الاوسط ينبغي ان يقوم على اساس ممارسة الفلسطينيين لحقوقهم الثابت في تقرير المصير وفي اقامة دولة في فلسطين .
ان وفدي يوافق تماما على تلك الفقرات الواردة في مشروع القرار الوارء في الوثيقة A/31/L.26 والتي تدين استمرار الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية وتدعو جميع الدول أن تكف عن تزويد اسرائيل بالمعونة العسكرية وغيرها من اشكال المعونة .

السيد أورتييس دي روزاس (الارجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : ان الارجنتين تود أن تعلل بكل وضوح الطريقة التي سوف تصوت بها على مشروع القرار الوارء في الوثيقة A/31/L.26 . ان وفد بلادى قد التزم منذ بداية هذا النزاع بموقف لا غموض فيه ، مستوحى من رغبتنا في التوصل الى الحلول البناءة التي تتمشى مع هذه الاهداف ، وهي اقرار السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط .

وانطلاقا من هذه الروح فان الارجنتين طالما أبدت وجهة نظرها منذ عام ١٩٤٧ (بأن الحل الوحيد العملي المنصف مع مراعاة مبادئ ميثاق الامم المتحدة يقوم على احترام حق شعب فلسطين في تقرير المصير وعلى النحو الذى يراه اليهود والعرب على السواء .
وبعد ذلك ، وطوال مدة هذا النزاع الخطير الذى أثر بدون استثناء في جميع بلاد المنطقة والذى أدى الى الضحية الاخيرة ، متمثلة في لبنان ، فان الارجنتين طالما قالت انه من الضرورى احترام الحقائق السياسية والعرقية والاقتصادية والدينية القائمة في المنطقة .

وفي عام ١٩٦٧ سواء في الدورة الاستثنائية الطارئة الخامسة أو في مجلس الامن الذى كانت الارجنتين عضوا فيه فان وفدنا كرر تأكيده دون تردد ، بأن واحدة من هذه الحقائق تكمن في دولة اسرائيل وهي عضو في هذه المنظمة والتي تمت اقامتها على اساس راسخة تجعل منها دولة ذات سيادة محددة المعالم في الشرق الاوسط .

ان اسرائيل من حقها ان تعيش تماما في سلام مع جيرانها داخل حدود واضحة ومعترف بها بموجب معاهدة سلام مع هذه البلاد المجاورة . وبحيث يضمن ضرورة عدم المساس بهـذـه الحدود في اطار الامم المتحدة .

ان هذا الامن، وحق العيش في سلام، الذي يجب ان تتمتع به اسرائيل انما يعود الى حد كبير، الى الدول العربية .

ان ذلك يشرح اننا في عام ١٩٦٧ كانت الأرجنتين من أولى اعضاء مجلس الامن في التعبير بوضوح عن ضرورة سحب جميع القوات الاسرائيلية من كافة الاراضي العربية المحتلة في حرب ١٩٦٧ بحيث يتم تأكيد مبدأ عدم جواز كسب اراض بالقوة . وبحيث يطبق هذا المبدأ بصورة كاملة . ولكن هذا الاجراء لا يمكن ان يكون من طرف واحد ولا ان يكون منعزلا . بل يجب ان يقترن هذا الموقف، في توازن حقيقي ، مع التدابير الاخرى التي وردت الاشارة اليها في قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

وفي هذه الحالة فقط يمكن أن نبدأ طريق السلام .

وفي العام الماضي عبرنا عن مدى ارتياحنا أمام الاتفاق الجزئي الذي أدى بالجملاء عن جزء من الأراضي المصرية المحتلة . وقد لاحظنا أن ذلك لا يشكل الا خطوة أولى نحو الانسحاب الكامل . وفي الوقت الحالي فان هناك ظروفًا عديدة مواتية تسمح لنا بأن نرى امكانية للتوصل الى حل للتفاوض أكثر من أى وقت مضى .

وانطلاقاً من هذا الفكر فقد انضمنا الى أصحاب مشروع القرار A/31/L.27 الذي يطالب

بانعقاد مؤتمر جنيف دون ابطاء . ونحن مؤمنون بأن السلام يمكن أن يتولد من هذا المؤتمر .

وتشجيعاً للطريق السلمي الذي يسعى للتوصل الى تسوية للموقف فسوف نصوت لصالح مشروع القرار A/31/L.26 اذ يبدو أنه ينطوي على بضعة عناصر ايجابية ، وهي عناصر تحمل نوعاً من التقدم بمقارنتها بالقرارات السابقة . وهو قرار كفيلاً بأن يقرب بيننا وبين هدفنا ، ومع ذلك يجب علينا أن نعرب عن بعض أوجه التحفظ حول بعض جوانب المشروع بما يجعله يفتقر الى التوازن الضروري .

اننا نلاحظ أن ادانة احتلال الأراضي العربية كان من الضروري أن يقترن باعتراف حقيقي بحق اسرائيل في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها . وكذلك بمجموعة من الالتزامات المتبادلة التي وردت بوضوح في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) لمجلس الأمن . ونعتقد كذلك أن ما تطالب به الفقرة (٥) من منطوق القرار يجب أن توجه الى جميع الدول التي تقدم للأسلحة للأطراف المشتركة في النزاع في الشرق الأوسط دون أى استثناء بحيث لا يطلب ذلك فقط من دولة اسرائيل . ان جميع من يشاركون في سباق التسلح في المنطقة انما يتحملون مسؤولية خطيرة ، وهذه المسؤولية تقع أيضاً على الذين يقدمون الأسلحة للدول العربية أيضاً .

ان تصويت الارجننتين لصالح المشروع ، يجب ألا يفسر على أن بلادى تتخلى عن موقفها الذي التزمت به خلال ٢٩ سنة الماضية . بل يجب أن يفسر على انه تأييد لهذا الموقف وفقاً لما عبرت عنه في هذا البيان .

ان تاريخ الشرق الأوسط مملوء بالظروف والفرص الضائعة ، ولدنيا الأمل في أن هذه المرحلة الأساسية التي نشهد لها الآن سوف تنتهي بالجهود البناءة والصادقة المتبادلة بين العرب والاسرائيليين ، حتى يمكنهما أن يلتفوا حول مائدة المفاوضات لانهاء هذا الموقف الذي لا يؤثر

عليهم فحسب ، بل يؤثر على العالم بأسره . ان هذا الموقف يشكل دون أدنى شك أخطر تهديد موجه ضد السلام والأمن الدوليين .

اننا نوجه هذا النداء لاسرائيل وللدول العربية لأن الارجننتين لها معها علاقات وروابط صداقة متساوية .

السيد الزامورا (بيرو) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد بيرو سوف يصوت لصالح مشروع القرار A/31/L.26 لأنه في رأينا يؤكد على ضرورة عملية المفاوضات ، كما اننا سنسعى لتأييد مشروع القرار A/31/L.27 ، ان هذين القرارين يؤكدان على الواقعية السياسية التي ينبغي أن تأخذها هذه المفاوضات في الاعتبار . وجنبا الى جنب مع هذه العناصر ، ومن بينها الجلاء عن الأراضي التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ ، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ، وكذلك التدابير اللازمة لتحقيق هذه الأهداف ، واننا نعتقد أن العملية التفاوضية ينبغي بالضرورة أن تصحبها العناصر الجوهرية اللازمة لهذه العملية ، وهي الاعتراف بحق جميع الدول في المنطقة بأن تتمتع بالسيادة والاستقلال وحققها في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة ومضمونة .

وتبعاً لذلك ، فان وفد بيرو سوف يصوت لصالح مشروع القرار A/31/L.26 على أساس فهم واضح هو أن العملية التفاوضية وتدخل الأمم المتحدة ، والمبادرات البناءة للأمين العام ، تضمنتها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وقرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٥ (د - ٣٠) وعلى أساس فهم واضح أيضا لمبادئ الأمم المتحدة ، وحقوق الأطراف المعنية ، فان وفد بيرو يعتبر أن المشاركة في المؤتمر بالضرورة تعني ضمنا أن هذه القرارات سوف تحترم . ومن ثم القبول بالمبادئ التي تنطوي عليه هذه القرارات .

ان وفد بيرو قد اتخذ هذا الموقف رغم تحفظاته بالنسبة لبعض اجزاء مشروع القرار ، ذلك لأننا مقتنعون تماما بأن الوقت قد حان لكي نغتنم العناصر العديدة التي نشهد لها اليوم للمرة الأولى في الموقف القائم في الشرق الأوسط لتحقيق تقدم حاسم ، نحو حل هذه القضية ، وتحقيق العدالة . ان هذا الاعتبار يعلو كافة الاعتبارات الأخرى .

ان هذا الهدف لا يعتبر فقط مطلوبا من أجل تحقيق الأمن الدولي والالتزام بتحقيق السلام بين الشعوب ، بل انه أيضا من الضرورات التي تملئها اعتبارات الواقعية والعقل والمنطق عند ما

نجد أن المواجهات والصراعات بين الأطراف المعنيين بعد عقود من المواجهة المحزنة لم تؤد إلى تحقيق الأهداف المرجوة .

ان المفاوضات والمفاوضات التي تقوم على أسس سياسية واقعية ، انما تعتبر هي الهدف الفوري في هذا الوقت . وانطلاقا من هذا الاقتناع ، فان وفد بيروسوف يؤيد مشاريع القرارات المعروضة علينا في اطار الآراء الواضحة التي عبرنا عنها الآن .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نكون قد استمعنا الى آخر المتكلمين لتعلييل تصويتهم قبل التصويت . وسوف ننتقل الآن للتصويت على مشروع القرارين الواردين في الوثيقتين A/31/L.26 و A/31/L.27 .

وسوف ادعو الآن للتصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.26 . طلب اجراء تصويت بند ١٤ الاسماء .

أجرى تصويت بندا^٥ الأسماء

ونظرا الى سحب اسم بابوا غينيا الجديدة في القرعة التي أجراها الرئيس ، فقد دعاهما

الرئيس الى التصويت أولا .

المؤيدون : بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرنسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، أفغانستان ، الجزائر ، الأرجنتين ، البحرين ، بنغلاديش ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، جزر القمر ، الكونغو ، كويا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اكوادور ، مصر ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، كوستاريكا ، الدانمرك ، الالمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايسلندا ، اسرائيل ، هولندا ، نيكاراغوا ، النرويج .

المتنعون : بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، أوروغواي ، فنزويلا ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، بربادوس ، بلجيكا ، بوليفيا ، البرازيل ، شيلي ، كولومبيا ، الجمهورية الدومينيكية ، السلفادور ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، إيرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، كينيا ، لكسمبرغ ، ملاوي ، المكسيك .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٩١ صوتاً مقابل ١١ صوتاً وامتناع ٢٩ عن التصويت (القرار ٣١/٦١)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن فان الجمعية العامة سوف تقوم بالتصويت على

مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.27 والاضافتين ١ ، ٢ .

أود أن أذكر السادة أعضاء الجمعية العامة بأن الفقرة الثانية من منطوق مشروع القرار هذا الوارد في الوثيقة A/31/L.27 قد تم تعديلها من جانب مقدمي المشروع لكي تقرأ كما يلي :

” تدعو الى الاستئناف المبكر لمؤتمر السلام في الشرق الأوسط ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، وبالرئاسة المشتركة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية ، في وقت لا يتعدى نهاية شهر آذار/مارس ١٩٧٧ ” .

وفيما يتعلق بمشروع القرار هذا فانني أود أن أخطر الجمعية أن مراجع الحسابات قد أخطرتني أنه نظراً لعدم التأكد الذي يحيط بمسألة مدة استمرار المؤتمر المقترح فإنه سوف يكون من المستحيل أن نقدم للجمعية البيان المطلوب في المعتاد فيما يتعلق بالآثار المالية . وانني واثق بأنه تحت هذه الظروف ، ونظراً لأهمية القضايا المعروضة علينا فان الجمعية سوف توافق على ألا نلتزم بالاجراءات المعتادة بمقتضى القاعدة ١٥٣ . اذا لم يكن هناك اعتراض ، يكون الأمر قد تقرر على هذا النحو .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : طلب اجراء التصويت بنداً الاسماء على مشروع القرار

الوارد في الوثيقة A/31/L.27 .

أجرى تصويت بنداً الاسماء .

ونظراً الى سحب اسم الجمهورية العربية السورية في القرعة التي أجراها الرئيس ، فقد دعاها

الرئيس الى التصويت أولاً :

المؤيدون : الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، أفغانستان ، الجزائر ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، البحرين ، بنغلاديش ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا بيساو ، غيانا ، هونغاري ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومسي وبرنسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، السويد .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية ، اسرائيل .
الممتنعون : جزر البهاما ، بربادوس ، كوستاريكا ، السلفادور ، ملاوى ، نيكاراغوا ،
باراغواى ، سوازيلند .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٢ صوتا مقابل ثمانية أصوات وامتناع عضوين عن التصويت

(القرار ٦٢/٣١)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : الآن سوف أعطي الكلمة للوفود التي طلبت تعلييل

التصويت بعد التصويت .

السيد .وو (الصين) (الكلمة بالصينية) : في بيانه في جلسة الجمعية العامة

بالنسبة لمشكلة فلسطين ، فان ممثل الصين قد عبر بالفعل بطريقة شاملة عن موقف الحكومة الصينية فيما يتعلق بموضوع الشرق الأوسط وفلسطين . واننا نؤيد الآراء التي تم التعبير عنها في مشروع القرار A/31/L.26 والتي تدين احتلال اسرائيل للأراضي العربية والفظائع التي ترتكبها هناك . ذلك القرار الذي يطالب بانسحاب اسراييل من جميع الأراضي العربية المحتلة وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه الوطنية الغير قابلة للتصرف ومطالبة جميع الدول بأن تكف عن تزويد اسراييل بأى شكل من أشكال المعونة . ومع ذلك ، فعلينا أن نبين أن مشروع القرار الواردين في الوثيقتين A/31/L.26 ، A/31/L.27 يشملان مؤتمر جنيف وقرارات مجلس الأمن رقم 242 (١٩٦٧) ، 338 (١٩٧٣) اللذين يقوم عليهما المؤتمر . ان موقف وفد الصين تجاه مؤتمر جنيف وتجاه قرارات مجلس الأمن المشار اليها آنفا هو موقف معروف للجميع . وعلى أساس هذا الموقف ، فان وفد الصين لم يشارك في التصويت على مشروع القرار الواردين في الوثيقتين A/31/L.26 ، A/31/L.27 على التوالي .

وان وفد الصين يود أن يغتنم هذه الفرصة لكي يكرر أن حكومة وشعب الصين يؤيدان بقوة الشعوب العربية والشعب الفلسطيني في كفاحهم العادل ضد الصهيونية الاسرائيلية وضد هيمنة الدول الكبرى ومن أجل استعادة أراضيها المسلوبة واستعادة حقوقها الوطنية . ونحن ندين بقوة العدوان الذي شنته الصهيونية الاسرائيلية ودعم الدول الكبرى لها في هذا الشأن . ولقد تمسكنا دائما بضرورة انسحاب اسراييل من جميع الأراضي العربية المحتلة وبضرورة استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . ان قضية الشعوب العربية وشعب فلسطين قضية عادلة تماما . وان القضية العادلة لا بد من أن تنتصر في النهاية مهما يكن من الصعوبات والعقبات التي قد تواجهها . واننا لمقتنعون بشكل عميق ، بأنه بالمشاركة في الوحدة الوطنية والكفاح الطويل ، فان الشعوب العربية وشعب فلسطين يمكنها بكل تأكيد أن تحبط التوترات التي تقوم بها الدول الكبرى وان تلحق الهزيمة بالمعتدين الاسرائيليين وتستعيد أراضيها الضائعة وحقوقها الوطنية وأن تحقق في النهاية الانتصار لقضية التحرر الوطني العادلة .

السيد . جالاردو (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد المكسيك قد اضطر

أن يمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/31/L.26 ولهذا السبب ، فقد أتينا هنا لكي نعلل السبب الذي دعانا لاتخاذ هذا الموقف .

في المقام الأول ، وبصفة عامة ، يجب أن نلاحظ أن التحفظ الأساسي الذي تقدمه على هذا النص إنما يرجع الى أن هذا النص لا ينطوي على توازن في مختلف العناصر اللازمة لقرار السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط . ووفقا لما ورد في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) لمجلس الأمن وهو القرار الذي يعتبر أساسا لموقفنا في كافة المناقشات حول الوضع الخطير في الشرق الأوسط . وكما تذكرون فان هذا القرار يتضمن شرطا أساسيا وهو سحب القوات الاسرائيلية من جميع ، وأكرر جميع الأراضي العربية المحتلة أثناء حرب الأيام الستة . وان هذا القرار يتطلب انهاء حالة الحرب والاعتراف بسيادة والسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي لجميع دول المنطقة وكذلك بحق هذه الدول في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها بعيدا عن أي تهديد باستخدام القوة .

ومع ذلك ، فاننا مازلنا ندافع بحزم عن المبدأ الذي يعتبر أن الغزو لا يمنح الحق — ووق وأن أي نزاع يجب أن تتم تسويته بالأساليب السلمية الواردة في المادة الثالثة والثلاثين من ميثاق الأمم المتحدة بمشاركة جميع الأطراف المعنيين مباشرة في هذه الحالة وبما يضم دون شك منظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل مصالح الشعب الفلسطيني وذلك وفقاً للقرار ٣٢١ (د - ٢٩) الذي اتخذته الجمعية العامة .

السيدة رانا (نيبال) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوتنا في صالح القرارين A/31/L.26 و A/31/L.27 ، لأننا نعتبر أن هذين القرارين يتفقان في مجموعهما مع مشكلة الشرق الأوسط .

انه لا يمكن للمرء أن يفغل أن قضية الشرق الأوسط قضية متفجرة ، وطالما أن اسرائيل مستمرة في احتلالها للأراضي العربية ، وطالما أنها تتخذ التدابير لتغيير الطبيعة الديموغرافية للمنطقة ، فان هذا التوتر من المتوقع له أن يتصاعد . لقد قمنا دائماً ببحث اسرائيل على الانسحاب من الأراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، ونحن نؤمن بأن المشكلة الفلسطينية تشكل جوهر ولب مشكلة الشرق الأوسط .

ومع ذلك ، فنحن نعتقد أنه بينما نجد أن أمانى الشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في وطن مستقل ، هي طريقة واقعية لحل المشكلة ، فان الاعتراف بحق دولة اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها من جانب الأطراف الأخرى يعتبر أمر ضروري لحل هذه المشكلة . ولذلك ، فاننا نعتقد أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) مازال مطبقاً وما زال يشكل الاطار الأساسي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط .

وحيث أننا مستمرين في الاعتراف بدولة اسرائيل وحقها في الوجود ، فاننا نرى أن هناك حقوقاً ذات صيغة مماثلة يجب أن تتمتع بها الدول الأخرى . ولذلك ، فاننا لانفسر الفقرة هـ من منطوق القرار A/31/L.26 على أنها تطالب بتحريض الدول على اسرائيل فحسب ، وانما بالكف عن مساعدات يمكن ان تستغلها اسرائيل في الابقاء على احتلالها غير الشرعي للأراضي العربية . ان هذه الدعوة لها ما يبررها ، وحيث أننا لم نوافق أبداً على الأعمال العدوانية ، فاننا لانجد أية صعوبة في تأييد هذا القرار بصفة عامة .

السيد عبد السعيد (مصر) : لقد صوت وفدى لصالح القرارات التي عرضت على

الجمعية العامة اليوم لأننا نعتقد أنها تشكل خطوة هامة نحو اقرار السلام العادل والدائم فـ في الشرق الأوسط . ان القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.26 يشكل في رأينا تأكيدا جديدا وقويا وواضحا لموقف الجمعية العامة من الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية واستمرار اسرائيل في تحدى قرارات الأمم المتحدة . ان على اسرائيل أن تعي أن الجمعية العامة لن تتساهل تجاه ما تقوم به من اجراءات تعسفية تجاه الشعب الفلسطيني أو نهب ثروات الأراضي المحتلة .

والقرار الهام الثاني الذي وافقت عليه الجمعية العامة في الوثيقة A/31/L.27 يضع الاطار الصحيح والسليم للتوصل الى السلام العادل والدائم ، ويؤكد في رأينا مبدأ هاما صممنا عليه منذ البداية وهو أن كل خطوات السلام هي في اطار الأمم المتحدة وتحت اشرافها الكامل . ولهذا جاءت دعوة الجمعية العامة الواضحة بأهمية عقد مؤتمر السلام في أقرب وقت ممكن لا يتجاوز نهاية شهر آذار/ مارس ١٩٧٧ ، وذلك لأن أي تهاون أو تراخي في السعي نحو السلام سيؤدي لا محالة الى تردى الوضع في الشرق الأوسط ويهدد السلام والأمن الدوليين .

ونحن نبدى عميق تقديرنا لأن الجمعية العامة أكدت على أهمية الدور الذي يلعبه السكرتير العام - والذي سعدنا للغاية بانتخابه مرة أخرى بالاجماع - من أجل استئناف الاتصال بالاطراف المعنية في المشكلة استعدادا لعقد مؤتمر السلام للشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن . ان التأييد شبه الاجماعي الذي لقيه هذا القرار ليعد دليلا واضحا من المجتمع الدولي كله على التصميم على مواصلة مسيرة السلام حتى يتحقق ، ويستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة بما فيه حقه فـ في انشاء دولته المستقلة .

ولا يد هشنا موقف اسرائيل ، لقد وقف ممثل اسرائيل منذ ثلاثة أيام من هذه المنصة مناشدا الجمعية العامة أن تختبر اسرائيل ونواياها ، في الوقت الذي لم يكف فيه خلال الأيام الماضية واليوم عن كيل الاتهامات والشتم والاهانات لهذه الجمعية وأعضائها . وبالرغم من أن الجمعية العامة قد أعطت عشرات الفرص لاسرائيل ، واليوم أيضا ، من أجل اختبار نواياها خلال الثلاثين عاما الماضية ، الا أن الجمعية العامة كانت كريمة الى أقصى درجة حينما أرادت أن تعطىها فرصة أخرى خلال هذه الدورة لكي تثبت للعالم أن كلمات السلام التي تدعيها ليست مجرد كلمات وانما

تعبّر عن رغبة حقيقية في السلام . ولكن اسرائيل - كعادتها - شامت أن تستمر في صلفها وغرورها وتحديها لكل قرارات الأمم المتحدة بهذا الموقف الذي اتخذته هذا الصباح . ومع أن هذا الموقف ليس غريباً وكان متوقفاً منا ، إلا أنه يثبت الآن لكل متشكك أن رغبة اسرائيل الحقيقية هي الاستمرار في عدوانها ، والاستمرار في احتلالها ، والاستمرار في اضطهادها لسكان الأراضي المحتلة ، واستمرارها في نهب ثروات هذه الأراضي ، واستمرارها في تحدى منظماتنا الدولية . كما يثبت لكل متشكك أيضاً أن كل عبارات السلام التي ينطق بها زعماء اسرائيل ماهي إلا مناورات لخداع الرأى العام ، وأنهم غير قادرين على مواجهة تحدى السلام الحقيقي .

وأود أن أعلن بكل وضوح مرة أخرى أن مصر حريصة على السلام ، وستستمر في مسيرتها نحوه بالرغم من كل ماتقوم به اسرائيل ، في نفس الوقت الذي لن نتهاون فيه عن تصميمنا لاستعادة أراضينا المحتلة أو تمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه المشروعة .

وأختتم كلمتي بأن أعبر عن شكرنا العميق لكل الدول الصديقة التي أيدتنا وشاركت بايجابية وفاعلية في مناقشة بند الشرق الأوسط هذا العام ، وهي مشاركة في رأينا تساعد بلا شك على دفع عجلة السلام الى الأمام ، وعلى تأكيد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

السيد تنلات (بورما) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بورما قد صوت لصالح مشروع القرارين A/31/L.26 و A/31/L.27 ان بورما تؤيد التسوية السلمية لمشكلة الشرق الاوسط تسوية تعتمد على احترام سيادة والسلام الاقليمي والاستقلال السياسي لجميع دول المنطقة وكذلك على اساس الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني واجراء التفاوض في الاطار المناسب . ومع ذلك فاننا نود ان نؤكد بعض التحفظ فيما يتعلق بنص الفقرات ٢ و ٤ و ٥ من مشروع القرار A/31/L.26 .

السيد الشيباني (الجمهورية العربية الليبية) : سيدى الرئيس ، ان وفد الجمهورية العربية الليبية لم يشترك في مناقشة بند الحالة في الشرق الاوسط ، كما واننا لم نشارك في التصويت على مشروع القرارين الواردين في الوثيقتين A/31/L.26 و A/31/L.27 وذلك تمشيا مع موقفنا المبدئي الذى سبق وان اعلناه والقائم على اساس ان قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) لا يصلحان أساسا لحل قضية الشرق الاوسط خاصة بعد صدور قرارات الجمعية العامة التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة وغير القابلة للتصرف والتي ادانت الصهيونية كحركة عنصرية . هذه القرارات ، سيدى الرئيس ، تشكل تطورا جذريا في الأمم المتحدة ينبغي على أساسه اعادة النظر في القضية بأكملها وفي أسلوب معالجتها . وشكرا سيدى الرئيس .

السيد تيميلتون (نيوزيلندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى يسعده انه تمكن من تأييد احد القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن هذا البند . اننا بطبيعة الحال ندرك ان ما نحن في حاجة اليه في الشرق الاوسط اليوم ليس مجرد قرارات من الجمعية العامة ولا سيما القرارات التي تنطوي على ادانة بل الاستئناف المبكر لمفاوضات السلام . ان تصويت نيوزيلندا بالنسبة للقرار A/31/L.27 قد قدم على أمل أن هناك فرصا افضل ومواتية اليوم وفي المستقبل القريب بالنسبة للتوصل الى تسوية لازمة الشرق الاوسط . وان جميع الاطراف المعنية بشكل مباشر سوف تتاح لها الفرصة للمشاركة عن طريق ممثليها الذين تختارهم . وكما قلنا في الماضي ، فاننا نرجو من مثل هذه التسوية ان تأخذ في الاعتبار تماما حقوق الفلسطينيين وامانيهم . ان قبول دولة اسرائيل والنصوص الخاصة بضمان حدودها الامنة تعتبر أيضا عناصر ضرورية في كل تسوية .

ان القرار A/31/L.26 يعتبر قرارا متحيزا لجانب واحد ونظرا لافتقاره الى التوازن فلا يمكن ان نعتبر انه سوف يساعد في المساهمة في الاستئناف المبكر لمفاوضات السلام . ولذلك فان وفدى اضطر الى الامتناع عن التصويت على هذا القرار .

اننا نأمل في ان الجد ل الذى شوه المناقشات حول الشرق الاوسط في الماضي يمكن ان يطرح جانبا الان في صالح مفاوضات جادة وشاقة حول المضمون الفعلي والحقيقي للمشكلة.

السيد مورينو - مارتينيز (جمهورية الدومنيكان) (الكلمة بالاسبانية) : ان اليوم يمكن ان يعتبر يوما تاريخيا بالنسبة لمنظمة الامم المتحدة . فاليوم ، تمت الموافقة على مشروع القرار A/31/L.27 وهو قرار يجب ان يكون آخر قرار تتخذه منظمة الامم المتحدة حول الشرق الاوسط واليوم يبدأ حل المشكلة.

اننا لا نحاول ان نقلل من شأن الاهمية التي تنطوى عليها قرارات الامم المتحدة ، ولا من شأن دور منظمة الامم المتحدة في العمليات التي تجرى في الشرق الاوسط ، ولكن مرحلة القرارات يجب ان تنتهي في يوم ما - يجب ان نشعر بالامل في انتهاء هذه المرحلة اليوم لكي تبدأ بعدها مرحلة المفاوضات . ان قيمة القرار A/31/L.26 تكمن في أنه يسير بنا نحو موقف ، وكرهنا ، انه موقف تتحرك فيه مختلف الاطراف للتفاوض . وان البلاد الاخرى يمكنها ان تسهل الطريق نحو السلام وان تقضي على العراقيل . ولكن يجب ان تسلك هذا الطريق ويجب ان تشترك في هذا الطريق جميع الاطراف المعنية بالموضوع .

وفي مدخل قاعة الجمعية العامة توجد قاعدة من الرخام الاخضر ضيفت عليها عبارة دائمة من قبل بينيتو خواريز المكسيكي العظيم : وهي " ان احترام حقوق الاخرين هو السلام " . ان التفهم والعمل على تطبيق هذه الفكرة يعتبران شيئا ضروريا وحتميا اذا ما اردنا ان نحقق السلام في الشرق الاوسط ، ان التاريخ الحديث المؤلم في المنطقة اكد لنا ان السلام لن يكون ممكنا في المنطقة طالما ان اسرائيل لم تعترف ولم تحترم حقوق الشعب الفلسطيني وطالما ان الفلسطينيين لم يعترفوا ولم يحترموا حق شعب اسرائيل .

ان وفد الدومنيكان هو صديق مخلص لجميع بلاد الشرق الأوسط . ان وفد بلادى يينغفي
أن يعبر عن رأيه ، ولذلك فهو يرى لحل المشكلة ، انه يجب ان تدرس هذه المشكلة دراسة شاملة
باعتدال وحسن نية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان ممثل الجمهورية العربية السورية قد طلب التكم
لتعليل التصويت بعد التصويت . وينبغي على أن اقول صراحة انه من غير المعتاد ان يقوم وفدى
بتعليل التصويت قبل التصويت وبعده . وانا كنت سأطبق القواعد بشدة فاني كنت سأرفض الطلب
ولكنني لا أرغب في أن افعل هذا .

السيد السباهي (الجمهورية العربية السورية) : ان وفد بلادى قد صوت السى جانب القرارات التي وافقت عليها الجمعية العامة منذ هنيهة . وان وفدى في هذا التصويت الايجابي ليؤكد ثقته التامة في المنظمة الدولية ، وفي ضرورة تحرك اجهزتها العاملة ، للتوصل الى الحل الدائم والعادل لازمة الشرق الاوسط . وفي مقدمة هذه الاجهزة سيادة الأمين العام الذى كفا الى جانب من أيد اعادة انتخابه للمنصب الرفيع الذى يحتله عن جدارة واستحقاق في المنظمة الدولية . ويعتقد وفدى ، وقد اعلن من خلال هذه المناقشة البناءة لهند الحالة في الشرق الاوسط أن القرارين 31/61 و31/62 يؤلفان وحدة كاملة ومتكاملة . وقد تعاون الوفدان السورى والمصرى على اعدادهما ، ووضع ورقات العمل فيهما ، كما سبق أن أوضح وفد الجمهورية العربية السورية في بداية هذه المناقشة العامة .

وفي هذا الاطار فان وفدى ليشكر للمندوبين الزملاء الذين أيدوا هذين القرارين ، كما يشكر لمجموعة عدم الانحياز ، والدول الصديقة التي كان لها الفضل الأول في زيادة العدد الكبير من أعضاء المنظمة الدولية في هذا الخصوص .

ان الجمهورية العربية السورية حريصة على السلام بقدر ما هي حريصة على متابعة الكفاح لتحرير أراضيها المحتلة ، وهي في ذلك تتعاقد مع الأمة العربية كلها من محيطها الى خليجها . ان غصن الزيتون ، سيدى الرئيس ، قد اصبح ، كما كان دائما ، بين أيدي المنظمة الدولية ، وان الجمهورية العربية السورية لمستعدة للتعاون مع سيادة السكرتير العام في كل الجهود التي سيقوم ببذلها لتحقيق السلام العادل ، والدائم في الشرق الاوسط ، وليست الجمهورية العربية السورية في حاجة الى اعطاء المزيد من الادلة والبراهين على هذه الثقة التي أولتها للمنظمة الدولية ، والتي كانت الجمهورية العربية السورية من اولى الدول التي بنت بأيديها . ييثاق سان فرانسيسكو وميثاق نيويورك في الوقت الماضي .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : طلب ممثل سرى لانكا الكلمة لممارسة حقه في الرد .

وانني - أود أن أذكر الجمعية العامة أنها كانت قد اتخذت قرارا في جلستها الرابعة بأن حق الرد لا ينبغي أن يستغرق اكثر من عشر دقائق .

السيد كاناكاراتي (سرى لانكا) (الكلمة بالانكليزية) : آسف وانني لن آخذ أكثر من خمس دقائق من وقت الجمعية العامة في هذه المرحلة ، ولكن أعتقد أنه من واجبي هذا تجاه مقدي التعديل على مشروع القرار الاسرائيلي . في هذا الصباح ، عندما أدلى السفير هيرتزوغ ، ممثل اسرائيل ، بملاحظاته التي أعلن فيها سحب مشروع القرار الاسرائيلي الوارد في الوثيقة A/31/L.24 ، قد ادلى ببعض الملاحظات بالنسبة لمقدي التعديلات الواردة في الوثيقة A/31/L.25 ، وانني ، نيابة عن جميع المشتركين في تقديم هذه التعديلات ، ينبغي علي أن ارفض هذه الملاحظات تماما .

ان السفير هيرتزوغ غير موجود في هذه القاعة الآن ، ولكن آمل أن ممثل اسرائيل الموجود في القاعة سوف ينقل هذه الرسالة بعبارات واضحة ، الى رئيس وفد بلاده .

ان ممثل اسرائيل ، من على هذه المنصة قال : " ان التعديلات التي قدمتها الوفود المشاركة بناءً " على تعليمات من الدول العربية . . "

ان هذه ليست ملاحظة يمكن لأي وفد يحترم نفسه هنا ، ويمثل حكومة ذات سيادة أن يسمح لنفسه بأن يجعلها تروى تعليق . ان وفود الهند ، ومالطة ، والسنغال ، ويوغوسلافيا ، وسرى لانكا التي قدمت هذه التعديلات هي وفود تمثل دولا مستقلة وذات سيادة ، وانني أود أن أتجرأ واقول ان هذه الحكومات ربما تكون اكثر استقلالاً من حكومة اسرائيل . انني اعتقد أن كل شخص في هذه القاعة يتفق معي على أن التعدي الصارخ على مقتضيات الدبلوماسية الدولية التي نراعيها في هذه القاعة بالنسبة لاية دولة ، مهما بلغت بها الصلافة أن تعتبر نفسها في مواقف معينة لا يمكنها أن تشكل في الدوافع التي دعت بوفودنا لأن تتقدم بتعديل مشروعات القرارات أو أن تقوم بالتصويت أو تمتنع عن التصويت كما تفعل .

واننا نأمل أن مندوبي اسرائيل سوف يأخذون في اعتبارهم أنهم جزء من مجتمع دولي ، وانهم اذا كانوا يودون الاستمرار في أن يشكلوا جزءاً من هذا المجتمع الدولي ، فينبغي أن يراعوا مقتضيات التبادل الدولي الكريم .

لا يمكن لأي وفد في هذه القاعة — مهما بلغ من قوته ، وقوة اتصالاته ، ومن اصدقائه ذوي النفوذ في العالم — أن يسمح لنفسه بالحق في أن يشكك في دوافع ونوايا الوفود الاخرى .

اننا نأخذ تعليماتنا فقط من حكوماتنا المعنية . وقد حضرنا الى هنا لكي نشرح سياسات حكوماتنا ، وان الفرض الاساسي من هذه الجمعية العامة أن تسعى للتوفيق بين الخلافات القائمة بين حكوماتنا المختلفة . وانني آمل وأؤمن بصدق أن كل دولة ممثلة هنا وكل مندوب يمثل دولة من هذه الدول سوف يتفق معي تماما عندما ، أقول نيابة عن وفود سرى لانكا ، والهند ، ومالطة ، والسنگال ، ويوغوسلافيا ، اننا نود أن نسجل في محاضر هذا الاجتماع احتجاجنا الشديدا وادانتنا الشديدة للكلمات التي استخدمها السفير هيرتزوغ مندوب اسرائيل هذا الصباح .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو السيد ممثل المملكة العربية السعودية الذى

يرغب في الكلام ممارسة لحق الرد .

السيد البارودى (المملكة العربية السعودية) (الكلمة الانكليزية) : انني أشعر

بانني مضطر لممارسة حقي في الرد ، وسوف أفعل ذلك ، كما اقترحتم علينا جميعا ، دون أن أستغرق عشر دقائق بل ولن أستغرق خمس دقائق .

أولا ، ان السيد هيرتزوغ ، بعد ان قال انه كان يعلم بأن مشروع القرار الذى قدمه نيابة عن حكومته سوف يرفض ، ما كان ينبغي عليه أن يقدمه ان . وانا كان يود أن يسخر من اغلبية الحاضرين في هذه الجمعية العامة فقد فشل في مهمته . اننا لم نأت الى هنا لنسخر من بعضنا البعض . ولذلك ، ومسبقا ، ما كان ينبغي عليه أن يتقدم بمشروع هذا القرار .

ثانيا ، انني أود أن أقول للسيد هيرتزوغ ، عن طريق هؤلاء الحاضرين هنا في هذه القاعة من وفده — لانه لا يكون موجودا أبدا عند ما أتكلم — أن سبب اهتمام العرب بهذه القضية هو الشعب الفلسطيني ، وان المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول العربية التي لا تعتبر ملاصقة لاسرائيل ، مهتمة بهذه القضية أيضا لان الشعب العربي شعب واحد ، من المغرب الى الخليج الفارسي .

ان اى شيء يؤثر على عضو من الاسرة العربية ، انما يؤثر على هذه الاسرة جميعها ، لذلك ، فان المسألة ليست مسألة الحكومات العربية التي تمثل الشعوب العربية ، ومسألة قبولها او عدم قبولها . بل انها مسألة ما اذا كانت اسرائيل سوف تعترف بحقوق الفلسطينيين داخل اسرائيل .

لقد كنت حاضراً في عام ١٩٤٧ ، عندما مورس الضغط على دول امريكا اللاتينية عن طريق دولة لا أود ان اسميها ، حتى يمكن الحصول على الاصوات اللازمة لخلق دولة اسرائيل . وحتى اوستن وارين الراحل ، ممثل الولايات المتحدة ، الذي تحدثت معه نيابة عن العرب ، كان مستعداً لتأجيل مسألة تقسيم فلسطين لحين التوصل الى حل ملائم . ولكن السيد وارين والله على ما اقول شهيد — كان انساناً منطقياً ، ولكن رئيس جمهورية الولايات المتحدة الراحل ترومان ، هو الذي اراد بأية وسيلة متاحة له ان يخلق دولة اسرائيل .

وفي ردى على صديقي سكرانتون ممثل الولايات المتحدة ، فاني اود ان اوجه انتباهه الى انه لن يكون من الممكن دائماً للشعب الامريكى ان يتحمل العبء الاكبر لانفاق البلايين من الدولارات واستعداداً ليس فقط الفلسطينيين بل العرب جميعاً ، الذى له معهم مصالح كبيرة . وفي وقت ما ، فان الامريكيين قالوا لنا انهم قد ارتكبوا خطأ ، وقد كان ذلك منذ ٢٥ عاماً . وانهم يكررون هذا الخطأ منذ ذلك الحين .

وانني ابعد ما اكون عن ان يلحق اى ضرر بشعب اسرائيل الذين هم يهود ، والكثير منهم يهود عرب . ولكن بيدوا ان زعماءهم لا يدركون ما يفعلون . لا يوجد مستقبل لدولة اسرائيلية حتى يقبل الزعماء حقيقة انهم كيان غريب ، وعنصر غريب في الكيان السياسى والاجتماعى في الشرق الاوسط . وعليهم ان يدركوا ذلك . وليس الفلسطينيون الذين عليهم ان يدركوا ذلك ، انهم يعيشون خارج بلادهم ، وكلاجئين في الاراضى المحتلة . اذا قبلت اسرائيل كل هؤلاء الذين يرغبون في العودة الى ديارهم ، واذا قبلت اقامة دولة ذات سيادة لهم ، فاني متأكد تقريبا ولا يمكننى ان اتحدث باسم الفلسطينيين لانهم شعب ، ولكنى انا من جانبي سوف أقول لهم " اذا اعترفت اسرائيل بكم ، وامكنكم ان تعودوا الى دياركم ، فكونوا على الاقل ايجابيين " . ولكن اسرائيل هي التي تتصرف بسلبية طوال الوقت . وتود اسرائيل ان تتعامل مع الدول العربية ، كما لو كان الشعب الفلسطينى لم يوجد على الاطلاق . ولكنهم موجودون . ولهم شخصية خاصة بهم .

وكلمة اخيرة للعالم الغربي ، اود ان اقول انكم قلتم لنا مرة منذ أعوام ، اننا اذا لــــم نلعب دور قبول اى شيء يفرضونه ، فان الروس او الشيوعيين سوف يحتلون اراضيـنا . وأود أن أؤكد لهم اننا نستطيع ان نهتم بانفسنا . وان الروس لم يعبروا عن اية رغبة في احتلال الشرق الاوسط . انهم بطبيعة الحال ، يتبعون سياسة مناطق النفوذ . وسواء اردنا ذلك ، اولم نرد ، فان العالم الغربي يود ان يعتبرنا منطقة من مناطق نفوذه . ولكن هناك حدودا لصبرنا — ليس فقط كحكومات ، لان الحكومات يمكن الاستغناء عنها — ولكن هذا مطلب الشعوب التي سوف تقوم بقلب حكوماتنا اذا تركنا الفلسطينيين ، الذين يعتبرون جزءا من العالم العربي لمصيرهم .

لذلك ، فان نصيحتي المتواضعة للولايات المتحدة الامريكية ، ولاسرائيل — لقد رأيت عنوانين رئيسيين هنا — نصيحتي للولايات المتحدة هي ان تسدى النصح لاسرائيل بان تسعى لجعل نفسها مقبولة ، وأن تسمح للفلسطينيين بان يعودوا الى ديارهم ، وان تعترف بكيانهم — وحينئذ لــــن تكون هناك مشكلة . والا ، ستكون هناك حرب — واسرائيل تعلم ذلك — ان اسرائيل سوف تختفي كذرة ملح في وعاء ماء يغلي . وفي النهاية ، سوف تستوعبهم ، وسوف يعود الفلسطينيون الى ديارهم . اننا نأمل ان يتحقق ذلك دون اية حرب . ونأمل الا تكون هناك يوما ما ، قوميات قوية يمكن بمقتضاها حتى للصهيونيين ان يقبلوا بفكرة انهم مواطنون في المنطقة بدلا من المفهوم الضيق للقوميات الذي يقوم على اساس التعصب الديني — ان السلام سوف يسود فقط عندما تعود الى عقلها دولة قوية مثل الولايات المتحدة فيما يتعلق بهذه المسألة . اذا كان الصهاينة قد تغلغلوا في الولايات المتحدة عن طريق وسائل الاعلان الخاصة بهم ، وعن طريق بنيانهم المالي ، فان هذا هوشأن الولايات المتحدة . ولكننا نرجو ان ايتها الولايات المتحدة ، فاننا لانود ان نكون اعداء لك ، ولا نود ان نجعل من شعوبنا اعداء لك ، اننا نود ان نكون اصدقاء لك . فمتى تستيقظين ؟ استيقظي . وأنت يا اسرائيل ، متى تستيقظين ؟ لا توجد أية فرصة متاحة لك ، مالم تكيفي نفسك مع مقتضيات الزمن ، ومالم تسعى لجعل نفسك مقبولة في هذه المنطقة ، وتعيشي في سلام .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل المملكة العربية السعودية . ان الرئيس

ترومان ، رحمه الله ، ليس هنا ليمارس حقه في الرد .

والآن لقد اختتمنا النظر في البند ٢٩ من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة في الساعة ١٤ / ٠٠